تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري

د. محمد خالد الأزعر(*)

مقدمة:

تبوأ أحمد الشقيري مقعد ممثل فلسطين بالجامعة العربية، ثم قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية - على نحو ما جسدتها منظمة التحرير الفلسطينية- لفترة لا تزيد كثيراً على السنوات الأربع (١٩٦٣-١٩٦٧م). ولكن على الرغم من محدودية هذه المسافة الزمنية التي قدرت له في مركز الضوء والزعامة، فإنه تمكن من إحداث نقلة نوعية استثنائية في مسار الحياة السياسية الفلسطينية.

ولا أدل على هذه الحقيقة من أنه اضطلع بتأسيس الكيان الأطول عمراً، والأشمل وظيفة ودوراً، والأعمق تأثيراً في هذا المسار على مدار القرن الماضي بأكمله. إنه منظمة التحرير الفلسطينية، التي أبدع فكرتها الشقيري، وأنشأها من قريحته السياسية الغنية في بضعة أشهر عام ١٩٦٤م، وقادها في بحار فلسطينية عربية ودولية لُجّية لثلاثة أعوام، كي تعيش بعده إلى يومنا هذا؛ أي لأكثر من أربعين عاماً.

وللشقيري، قبل المنظمة وبعدها، أيادٍ وإسهامات وأدوار فكرية ودبلوماسية وسياسية وقانونية وإعلامية، في غمرة القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العربية، كثيراً ما كان يشير إليها في مجالسه الخاصة والعامة وكذلك في كتاباته. وقد أنضجت هذه الإسهامات والأدوار لديه خبرات كبيرة

---

* كاتب وباحث فلسطيني.

فى المجالات الفلسطينية والعربية والدولية، وأثرت معارفه بما ظهر وخفى من الدهاليز التى تخص أبعاد الصراع الصهيونى العربى.

ومع ذلك نحسب أن منظمة التحرير تمثل أكبر الآثار التى خلفتها هذه التجربة الممتدة وأهمها، وأنه ما كان لرجل واحد أن ينهض بإطار كهذا أو كيان وطنى بقيمه تقريباً من ألفه إلى يائه، بما فى ذلك تدوين دستوره ونظامه الداخلى، فى وقت قياسى، إن لم يتوافر على ضفيرة من المكونات والخبرات الشديدة التنوع والعمق، لا سيما بأحوال الشعب الفلسطينى والأمة العربية، وما يموج داخلهما وعليهما من تيارات وسياسات تعاونية أو صراعية. ومن هنا نحسب أيضاً أن منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث جوانبها البنائية الهيكلية والدستورية وتوجهاتها الفكرية والسياسية وتفاعلاتها السياسية وممارساتها على المستويين الداخلى والخارجى، قد انطبعت بمرحلة الشقيرى؛ مرحلة النشأة والتكوين، وبخبرة هذا القائد ورؤاه وأسلوبه القيادى. ومن المفارقات التى تذكر بالخصوص أنه عند النشأة الأولى للمنظمة، كانت مؤسساتها تنسب إلى الشقيرى شخصياً، فيقال منظمة الشقيرى، وجيش الشقيرى (عن جيش التحرير الفلسطينى)، وإذاعة الشقيرى (عن إذاعة صوت "م. ت. ف" من القاهرة)، وصندوق الشقيرى (عن الصندوق القومى للمنظمة)، حيث كانت قيادته – إلى هذا الحد – موضع إيحاء وإلهام.

على أن هذه الوضعية جعلت الشقيرى – الشخص والقائد – فى مركز الضوء. تتسلط عليه الأنظار والأقوال بالثناء والمدح أو بالذم والقدح. ولما كان صعوده مزامناً ومواكباً لزمن فلسطينى وعربى مفعم بالنشاط الفكرى السياسى الفوار والآمال الكبار، الذى كان أحد أبرز محاوره كيفية التعامل مع آثار نكبة فلسطين والخطر الصهيونى، وصلة ذلك بقضية الوحدة العربية، وما نشأ عن

هذه الصلة من تصورات ومعسكرات وتنظيمات فلسطينية وعربية؛ فقد كان على الشقيرى أن يتناظر مع أصحاب هذا النشاط، وقد حدث هذا التناظر بالقول والفعل، وكان الرجل قادراً على كليهما.

وعلى الصعيد الفلسطينى تحديداً، كانت الساحة تزخر بالرؤى، والتنظيمات، والقوى المتعلقة بهدفى التحرير والوحدة العربية. وقد جاءت منظمة التحرير فى بداياتها وفقاً لقياسات الشقيرى وإحداثياته الفكرية والسياسية إزاء هذين الهدفين، كما جاءت مواثيقها ومؤسساتها وأنماط تفاعلاتها وسياساتها الداخلية والخارجية انعكاساً لهذه القياسات والإحداثيات.

ويُفهم من ذلك أن الشقيرى وضع تصوره للكيان الذى سيضطلع بتأطير حركة التحرير الفلسطينى، فى حين كانت هناك تصورات لقوى وتنظيمات أخرى، كان معظمها يعمل ويعتمل بعيداً عن الأضواء، ولكن ليس فى الخفاء تماماً، وكان من أبرزها حركة فتح بزعامة ياسر عرفات. وكان من الطبيعى - والمشهد كذلك - أن يوافق تصور الشقيرى أهواء بعض هذه القوى، ويتعارض مع بعضها الآخر. وقد مضى الشقيرى فى طريقه لتطبيق تصوره وإبرازه محفوفاً بانتقادات معارضيه له إلى هذا الحد أو ذاك. وكانت بعض الانتقادات لا ترد من لدن القوى النشطة ثوريا خارج دائرة المنظمة فحسب، بل من قبل بعض معاونى الشقيرى وأنصاره كذلك، وهو ما يمكن إدراجه تحت محاولات النقد الذاتى والإصلاح من الداخل. وقد بلغ أثر التدافع بين الشقيرى وهؤلاء المعارضين المنتقدين ذروته باستقالته من رئاسة المنظمة فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧م، علماً بأن هذه النتيجة لم تكن مجرد محصلة لتفاعلات بين القوى الفلسطينية وحدها، بل كان للمداخلات العربية دور بالغ

التأثير فى الوصول إليها غداة الهزيمة العربية فى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧م.

والحق أن تنحى الشقيرى عن رئاسة المنظمة، يمثل الحد الفاصل بين عهده ومرحلته، والعهد اللاحق له فى مسيرة حركة التحرر الفلسطينية الحديثة والمعاصرة، لا سيما فى إطار "م. ت. ف". ويقيناً، فإننا نقف راهناً على مسافة تاريخية من تلك النقطة الفاصلة، بحيثية تتيح رؤية العهدين أو المرحلتين، ونمطيهما القيادى والسياسى بشيء كثير من الموضوعية، والتأمل غير الانفعالى؛ وهذه هى غاية هذا الجهد.

غايتنا بصيغة أخرى، معالجة الثوابت والتحولات التى مرت بها حركة التحرر الفلسطينى، كما عبرت عنها "م. ت. ف" بعد زوال مرحلة الشقيرى، وشغْل معارضيه ومنتقديه إلى حد كبير مكانه ومقعده على رأس المنظمة والحركة الوطنية. وتتعلق هذه المعالجة بمجموعة من التساؤلات؛ على سبيل المثال: ما مأخذ القوى والتنظيمات بخاصة حركة فتح – كبرى هذه القوى إبان عهد الشقيرى وما بعده – على الشقيرى، على صعيدى الفكر والممارسة؟ هل أبدعت هذه القوى جديداً مغايراً جوهريا وعميقاً على هذين الصعيدين يفضى إلى إصلاح أحوال المنظمة والحركة الوطنية فى مجملها غداة تنحية الشقيرى عن مركز القيادة ؟ أم أن التقاليد التى عمل بها الشقيرى ظلت راسخة فى تربة المنظمة، وإن اتخذت هيئات وأشكالاً مختلفة لا أكثر؟ وإذا كانت الأعمال تقيَّم بخواتيمها ونتائجها النهائية، فكيف كانت نتائج التحولات والمدارات التى اتخذتها القيادة الوريثة على مسار منظمة التحرير؟ هل تمكنت هذه القيادة من الانتقال بالمنظمة إلى أطوار من الفعالية والإنجاز وإلى مراتب ما كان للشقيرى أن يصل إليها فيما لو امتد به أجل القيادة؟ ثم هل تعود هذه الأطوار

المتقدمة ــ إن كانت قد حدثت – إلى إبداعات من القيادة اللاحقة، أم أنها تعزى إلى تحولات فى المحددات والشروط المحيطة بالحركة الوطنية فلسطينياً وعربياً وإسرائيلياً ودولياً؟ وهل يعدل الثمن والتضحيات المدفوعة من هذه الحركة النتائج التى تم تحصيلها؟

إن تحرى الإجابة، عن هذه الأسئلة ونحوها لا ينتمى إلى الاجتهادات النظرية المحلقة، وإنما يؤدى غرضاً، نظنه نافعاً، فى إثراء الجدل بشأن فعالية النضال الفلسطينى فى الحال والاستقبال، من خلال فحص تجاربه واستلهام عبره ودروسه، وأفضل المناهج المساعدة على أداء هذا الغرض هو معالجة هذه القضية بأكبر قدر من الموضوعية والتجرد. فالشقيرى ومن بعده العاملون فى حقل القضية الفلسطينية والصراع الصهيونى العربى بكل تعقيداتهما اجتهدوا، فأصابوا وأخطأوا، وخير للحركة الوطنية أن تطالع هذه الاجتهادات وتقرأها بعيون محايدة، من أن تتركها طى الأضابير المسكوت عنها، أو تتناولها بمنظور يشوبه التحيز والأهواء الفكرية أو التنظيمية.

وثمة ملاحظات منهجية أخرى تتعلق بتوضيح مجال البحث ونطاقه، فمن ناحية، لا ينصب همنا على قراءة حركة التحرر الفلسطينى، أو التأريخ لمراحلها، على نحو محدد فى عهد الشقيرى أو بعده؛ فهناك دراسات وأعمال أخرى انبرت لهذه المهمة وأبلت فيها بلاءً حسناً. وتقديرنا أنه ما من صغيرة ولا كبيرة فى التجربة النضالية الفلسطينية إلا ونالت حظها من التأريخ وتوقف عندها دارسون وشراح كثيرون، من باب الإفادة أو التصحيح والإصلاح، وأحياناً من باب الشماتة والتجريح. ومن ثم فإن كل ما نرجوه من جهدنا هذا، ونحن فى معرض استذكار الشقيرى أحد أهم رجال الحركة الوطنية وبخاصة لمرحلة ما بعد النكبة – هو محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة أعلاه.

ومن ناحية ثانية، لا يستهدف البحث المقارنة الحرفية بين أداء الشقيرى وأداء من تولوا القيادة بعده فى غمرة النضال الفلسطينى. فمثل هذه المقارنة ستقودنا إلى التأريخ لمسار هذا النضال، ثم إنها لا تستقيم مع تباين المرحلتين زمنياً بما انطوى عليه ذلك من اختلاف المخاطر والفرص التى عرضت لكل منهما. لكن الجهد سيتعرض أكثر للكيفية التى اقترب بها العهدان من بعض القضايا التى ألحت عليهما، وكان لها أثر بيّن فى أداء منظمة التحرير، وذلك على نحو وصفى أكثر منه مقارناً. ومن هذه القضايا، معنى الكيان الفلسطينى، وتحرى أهدافه ووسائله النضالية ومفهوم الوحدة الوطنية، وحدود استقلالية القرار الفلسطينى، وكذا حدود الحركة الوطنية الفلسطينية وكيانها السياسى وعلاقتها بالعرب والعروبة. هذا فضلاً عن قضايا تتصل اتصالاً وثيقاً بالممارسة الديمقراطية وكيفية صناعة القرار؛ كالتعددية الحزبية، والانتخابات، والشفافية المالية، والمساءلة، واعتماد المؤسسة من عدمها.

ومن ناحية ثالثة، فإنه مما يلفت الانتباه أن حركة فتح فى باكورة نشاطها السياسى والمسلح، كانت الأكثر معاصرة لعهد الشقيرى. ولعلها كانت، وبالطبع بقيت إلى يومنا هذا، الأعمق تأثيراً من حيث الرؤى والممارسات فى نهر حركة التحرر الوطنى الفلسطينى، كما أنها استمرت بقيادتها التاريخية، التى تولت قيادة المنظمة غداة نهاية عهد الشقيرى . ومن هنا فإنه من الطبيعى أن تشغل أفكار فتح وانتقاداتها إزاء الشقيرى والمنظمة الحيز الأوسع من الاهتمام فى مقامنا هذا، ولا يعنى ذلك التقليل من شأن الأدوار النضالية التى شغلتها القوى الأخرى، التى شاركت فتح فى تحويل هيكلية المنظمة ومحتواها فى مرحلة ما بعد الشقيرى.

منظمة التحرير.. من القومى إلى الوطنى إلى حيرة الخيارات

تصريحاً أو تلميحاً ذهبت الفصائل والتنظيمات الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح إلى أن قيام م. ت. ف جاء بإرادة عربية غالبة، هدفها ضبط أو لجم إيقاع النشاط الفلسطينى الذاتى نحو التأطر، وأخذ زمام المبادرة المسلحة على مقاس السياسات العربية. وقيل فى ذلك إن المنظمة بزعامة الشقيرى لن تستطيع- فى ظل تبعيتها للدول العربية وخضوعها الكامل لرقابتها- أن تمارس دوراً فى إيجاد حركة تحرر وطنية راسخة الأقدام مستقلة عن أنظمة هذه الدول؛ كلها أو بعضها.

وفى مذكرتها إلى المجلس الوطنى الثانى (أيار/مايو ١٩٦٥م) أخذت فتح على قيادة المنظمة افتقارها إلى الثورية، واحترافها القول دون العمل، والتخاذل إزاء الضغوط العربية. وكثيراً ما تبرمت فتح من اعتماد الشقيرى (دون تحديده بالاسم) على الأنظمة العربية، وانتقدت عمل جيش التحرير الفلسطينى على غرار الجيوش الكلاسيكية، ووقوعه تحت هيمنة السلطات المضيفة؛ وهو الأمر الذى يتعارض فى نظرها مع طموح استقلالية العمل الفلسطينى. واستمرت فتح على هذا التشخيص إلى ما قبل استقالة الشقيرى ببضعة أيام، ومن ذلك بيانها فى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧م الذى جاء فيه "أن المنظمة لا تملك الشخصية المستقلة لأنها وليدة الواقع العربى بتناقضاته وسلبياته". ومضى بعض المُرَجِفين بالشقيرى ومنظمته إلى مدى أبعد فى هذا السياق، حينما اتهموا الشقيرى بأنه مجرد عميل لضباط الزعيم المصرى جمال عبد الناصر وأجهزة استخباراته.

وبسبب تأكيده فى الميثاق القومى الفلسطينى - وهو دستور منظمة التحرير - على البعد العروبى والمسئولية القومية للقضية الفلسطينية فى

مسارها ومصيرها، لم يسلم الشقيرى من وقوعه فى دائرة التراشق التى شابت مرحلة نشأة المنظمة بين ما سمى بمعسكرى التقدميين والرجعيين. وعلى الرغم من أن مصر الناصرية التى آزرت الشقيرى كانت مصنفة فى طليعة الدول التقدمية، بل كانت سياستها محسوبة على زعامة هذه الدول، وكان من الطبيعى عندئذ أن يُصنف الشقيرى ومنظمته على الغرار ذاته؛ فإن الزعيم الفلسطينى اتهم ذات حين بالخضوع للقوى الرجعية. والمدهش أن هذا الاتهام جاء عن حركة القوميين العرب المتعاطفة مع عبد الناصر فكراً وحركة.

حدث ذلك مثلاً بُعَيْد انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى الأول الذى أعلن قيام المنظمة؛ إذ علقت الحركة على المؤتمر بأنه أنشأ منظمة غير ملتزمة فى الواقع بأى شيء وغير مسئولة، وقد لجأ رئيسها إلى الحلول الوسط، وعمل على تغييب القوى الثورية وضربها وعزلها، وكان المراد من المنظمة أن تقيم تنظيماً عسكرياً فلسطينياً مستقلاً واقعياً، وأن تتمتع بقيادة جماعية وبقدرة ثورية جادة، وأن تحقق لنفسها استقلالية تتيح لها العمل الفعلى، والوجود المستقل القادر على تمرير نفسه من ضغط القوى والتجمعات الرجعية، وكان عدم تحقق هذه الشروط، بمثابة ضربة فى صميم آمال الفلسطينيين وطموحاتهم. وإذا كان هذا هو رد فعل القوميين العرب الأقرب إلى ذهنية الشقيرى وعبد الناصر، فلنا أن نتصور مواقف بقية القوى الأقل اتساقاً مع هذه الذهنية فى تلك المرحلة.

كان بيان القوميين هذا يغمز الشقيرى لكونه تجاوب مع رغبة النظام الأردنى فى إضافة بعض الأسماء إلى المجلس الوطنى للمنظمة، وإعلان النية تجاه عدم مزاحمة الأردن قضية السيادة على الضفة الغربية.

لكن أصحاب هذه المواقف والرؤى لم يلحظوا ملياً المحددات الموضوعية المحيطة بنشأة المنظمة وتحركات الشقيرى، ولم يتأملوا فى إمكان تحركهم ومبادراتهم هم أنفسهم، ولو أنهم فعلوا لأيقنوا أن العامل العربى كان مسيطراً إلى حد مذهل على المجال الفلسطينى؛ فكل ميادين الوجود الفلسطينى كانت تحت هذه السيطرة على نحو أو آخر. وكان من الصعب – ولعله من المحال – أن يجرى التماسّ عملياً مع هذا الوجود ولا حتى مع الاحتلال الصهيونى وفقاً لإرادة التنظيمات الفلسطينية، بالقفز على هذه الحقيقة الجغرافية السياسية واللوجستية الصارمة، وبمعزل عن الإرادات العربية: رجعية كانت أم تقدمية، وبدون الحديث عما تستدعيه حركة التنظيمات من عمليات إسناد بالتدريب والتسليح والتعبئة والإعلام والتغطية السياسية، فضلاً عن هوامش السماح بالتواصل مع قطاعات الشعب الفلسطينى لتنظيمها وتأطيرها. إن هذه الجوانب ما كان لها أن تمر بغير تسهيلات عربية.

لقد كان تركيز الشقيرى على البعد العربى القومى للمنظمة بمثابة ترجمة عملية لمنظوره للصراع الصهيونى العربى وقضية فلسطين، فكان يرى أن الخطر الصهيونى الإسرائيلى يستهدف العالم العربى كله: فلسطين وغيرها. ولهذا فإن فلسطين قضية عربية، ونضال شعبها جزء لا يتجزأ من النضال العربى. ومن ثم لا يجوز لها – وبالتداعى لا يجوز لمنظمتها وكيانها التحررى– أن تكون مع محور ضد محور، إلا بقدر ما يقف العرب معها أو ضدها. كان الشقيرى يسعى للوقوف بالمنظمة إلى جانب أى قطر عربى ضد إسرائيل، مهما كان شكل الحكم فى هذا القطر أو بنيانه العقائدى أو نظامه الاجتماعى.

ولكن إدراك الشقيرى لهذه الاقتناعات ظل محفوفاً بإدراك رديف للصعوبات والعوائق الواقعية المنتشرة عربياً حوله. ولذا فقد تفهم ما يعتمل فى

الرحاب العربية بكل نوازعها وتناقضاتها، وسعى للمرور مع الكيان الفلسطيني بأمان عبر هذه النوازع والتناقضات. ومن ذلك أنه كان عليه فى البدايات أن يطمئن النظام الأردنى، وينزع مخاوفه من فكرة هذا الكيان وعلاقته بالوجود الفلسطينى الواسع بالأردن ومسألة السيادة. وعليه، فقد أوضح أن المنظمة لن تأخذ شكل حكومة، ولن تمارس سيادة إقليمية على الضفة وغزة، ولن يتعارض قيامها مع الكيان الأردنى.

ومن تتبع الخط البيانى لتوجهاته وتعامله مع الدول العربية، يلحظ كيف أن الشقيرى كان يتخذ مواقف تعبر عن طموح استقلالية الإرادة الفلسطينية، كلما اشتد عود المنظمة، وأن ذلك لم يتم لو أنه كان تابعاً مغمض العينين والذهن للدول العربية. فبعد أن تحفظت القمة العربية فى الدار البيضاء فى أيلول / سبتمبر ١٩٦٥م على كثير من مطالبه الفلسطينية، لم يتهيب الشقيرى من القول بأن "المنظمة تحتاج إلى تحرير قبل أن تدخل معركة التحرير! فهى لم تجد ما تطمح إليه مع شعبها، ولم تجد الاستجابة الجديرة بهدف التحرير..". وذهب إلى أن "شعب فلسطين يرفض تكرار مأساة حكومة عموم فلسطين، كما يرفض أن تصبح منظمته دمية يلهى بها. وإذا كان الطريق مسدوداً أمام المنظمة، فإن هذا الشعب البطل لابد أن يجد كل وسيلة ليشق للمنظمة طريقاً آخر تحت الأرض..". ويتسق مع هذا التوجه القرار الذى اتخذه المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الثالثة (أيار / مايو ١٩٦٦م) وطالب فيه الدول العربية بأن تلتزم بما قررته مؤتمرات القمة بوصفه حداً أدنى للعمل العربى الموحد، ويناشد الشعوب العربية فى كل مكان بأن تكون العين الساهرة التى تقوّم كل انحراف، وأن منظمة التحرير باقية مهما كان مصير مؤتمرات القمة ومنطقها".

إن مقولة انصياع الشقيرى للتبعية والوصاية لأية دولة عربية تحتاج إلى تمحيص كبير، حتى إن تعلقت بمصر الناصرية؛ فقد كان تمسك الشقيرى بمقولاته وتحليلاته لمجرى الصراع الصهيونى العرب ومواجهة إسرائيل بعد هزيمة ١٩٦٧م، أحد عوامل الخلاف مع عبد الناصر. كذلك فإن خلافاته مع دول عربية نافذة كالمملكة العربية السعودية فى مستهل إنشاء المنظمة لا يعكس فكرة التبعية أو الطأطأة. وقد كان فى بعض مواقفه صريحاً إلى حد الإزعاج بالنسبة إلى هذه الدول، ومن ذلك أنه عندما طلب الأمير فيصل (قبل أن يصبح ملكاً على السعودية) قيام المنظمة على أساس الانتخابات للمجلس الوطنى، رد بالقول "لماذا تطلبون من م. ت. ف ما لا تطلبونه من عدد من الحكومات العربية حيث لا انتخابات ولا مجالس"؟! وفى مقام مشابه واجه المسئولين العرب بالقول : " لقد أنشأتم كياناتكم، ولم نتدخل فى شئونكم فلماذا التدخل فى شئوننا؟ لقد رفضنا الانتداب والوصاية منذ زمن طويل، فهل تفرض علينا الوصاية الآن لأننا أصبحنا مشردين فى الوطن العربى؟!".

ما كان للمنظمة بالطبع أن تقف على قدميها بدون ظهير عربى قوى. وكان ذاك الظهير فى مرحلة النشوء هو مصر عبد الناصر، غير أن الظهير شيء يختلف عن التبعية والوصاية. وقد كان التوافق بين الفكر القومى للشقيرى، وعقيدة عبد الناصر، من القضايا المساعدة على التفاهم بينهما. فلما ظهرت بعض الفروق كانت القطيعة، لا سيما على أرضية الموقف من قضية التسوية بعد هزيمة ١٩٦٧م. وفى أحلك الظروف وأكثرها حساسية، كان الشقيرى حريصاً على إظهار الخط الفاصل بين عروبة القضية الفلسطينية واستقلالية م. ت. ف. وأمام قمة الخرطوم (آب / أغسطس ١٩٦٧م)، وبين يدى هزيمة حزيران/يونيو التى كاد البعض يعلقها بذمة الشقيرى شخصياً،

تحدث قائلاً : "إن قضية فلسطين هى قضية العرب أجمعين، لكن أرجو أن يظل فى ذهننا أن شعب فلسطين صاحب الكلمة الأولى فى تقرير مصيره، تماماً كما قررتم مصائر شعوبكم، ونحن لا نقبل أن نكون تحت وصاية أو تبعية..". ومن المعلوم أن الشقيرى عندما استشعر فى تلك القمة إهمال مطلبه بألا تنفرد أية دولة عربية بتسوية القضية الفلسطينية بمعزل عن الموقف الفلسطينى، آثر الانسحاب من المؤتمر. وبعد تلك الواقعة غلّقت الأبواب العربية أمامه، وصولاً إلى التخلى عنه وتسهيل إزاحته من قيادة المنظمة.

السؤال الآن عن مدى الاختلاف فى تحليلات القيادة اللاحقة للمنظمة وبقية القوى الفلسطينية لهذه المقاربة، لما بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية من صلات، وحدود الاستقلالية الفلسطينية فى الأجواء العربية؟

لقد أشرنا أعلاه إلى صعوبة الفكاك من قيود المحدد العربى للحركة الوطنية الفلسطينية. وعندما نقرأ راهناً تعامل الشقيرى وعهده مع تلك الصعوبة، ثم تعامل العهد اللاحق له معها، لا نجد الفارق كبيراً، من حيث أسس تحليل العلاقات الفلسطينية العربية. وإنما نعثر على الفارق فى تجليات الممارسة التى اشتقها العهدان مع هذه الأسس. صحيح أن فصائل المقاومة أحدثت تغييرات فى التعبيرات التى استخدمها الميثاق القومى للمنظمة، بحيث ظهرت أولوية الوطن الفلسطينى وطموحاته الاستقلالية بصورة أقوى، لكن ذلك لم يكن ليغير كثيراً حدود المداخلات والتأثيرات العربية على المنظمة ولا على الحركة التحررية الفلسطينية. وقد يمكن القول إن توثيق فكرة الاستقلالية الوطنية الفلسطينية فى صلب دستور المنظمة (الذى صار الميثاق الوطنى منذ عام ١٩٦٨م بعد أن كان الميثاق القومى!) لم ينقل التأثيرات العربية على المنظمة بطورها المعدل وقيادتها اللاحقة للشقيرى، إلى مواقع خلفية.

ولعله من المثير أن نستذكر كيف أن الاتهامات والأقاويل التى أطلقت فى وجهه وحاولت أن تنال من استقلاليته الوطنية، تكررت بصيغ أو أخرى فى وجه خلفائه؛ إذ قيل إن فتح فى بدايتها اعتمدت تماماً على دمشق، التى كانت يقودها مجموعة تتبنى نظرية التعجيل بالحرب ضد إسرائيل بهجوم خاطف قبل أن يستفيق العالم والولايات المتحدة، وهو ما لم توافق عليه بقية الدول العربية. والذى حدث أن دمشق وجدت فى فتح ضالتها، كما أن فتح وجدت ضالتها فى دمشق. فكلاهما كان ينضوى بمنطق الثورة بأكثر من منطق الدولة ومفهوم الاستعداد الممتد لمواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين بالحرب النظامية. هذا بالإضافة إلى أن نظام دمشق البعثى كان آنذاك مناوئاً لعبد الناصر، ومن هنا لقيت فتح الدعم لإطلاق رصاصتها الأولى من سورية عام ١٩٦٥م، شريطة أن يجرى ذلك بالتنسيق مع الجيش السورى؛ خشية وقوع ما لا تحمد عقباه. وقد قامت دمشق عقب بعض الغارات الإسرائيلية الانتقامية على سوريا- بعد تزايد عمليات فتح المسلحة- بتشديد سيطرتها على المجموعات الفلسطينية وبينها فتح.

علاوة على هذا، فإن "فتح عرفات" استخدمت فى بواكير نشاطها جوازات سفر جزائرية أمدها بها أحمد بن بيلا. وإذا كان الشقيرى قد نظر إليه بعين الارتياب مع منظمته، فإن الشيء ذاته وقع بحق فتح وقيادتها من جانب البعض. فصحيفة الأنوار اللبنانية الموالية للقاهرة وقتذاك، ذهبت إلى وصف عملية قوات العاصفة الأولى (١٩٦٥/١/١م) بأنها جاءت لحساب المخابرات الأمريكية! وكانت القاهرة ترى فى فتح ذراعاً للإخوان المسلمين.

والحال أن قيادة المنظمة وهى قيادة فتح من قبل ومن بعد، سارت بعد الشقيرى بوعى أو بدون وعى فى طريق جعلها جزءاً من النظام العربى السائد

بعجزه وبجزه، مع وجود أو إطلال بعض التعارضات فى مناسبة أو أخرى، ومع دولة أو أخرى. وعلى هذه القاعدة تبنت مصر فتح ومنظمة التحرير فى طورها الجديد. فمما جرى بعد هزيمة ١٩٦٧م أن القيادة السورية أضحت أكثر حذراً تجاه النشاط الفدائى. كما أن نفوذ تلك القيادة راح يتوارى، وتم التضييق على فتح، وهو الأمر الذى دفعها إلى البحث عن بديل يدعمها. وكان ذلك مواتياً لمصر عبد الناصر، التى فتحت الأبواب لعرفات وأركان قيادته منذ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧م، فى أجواء أزمة مع الشقيرى. وقد ظلت علاقة فتح بمصر حميمة، وتولى تفاصيلها عدد من معاونى عبد الناصر السياسيين والعسكريين.

ولم يكن هذا التوجه مقتصراً على فتح؛ فكل المنظمات الفلسطينية نشطت فى ترتيب علاقاتها على الصعيد العربى، وقد ظفر جميعها بقدر أو آخر من النجاح.

عموماً فقد ترجل الشقيرى عن قيادة م. ت. ف، فى الوقت الذى بلغ فيه التدافع أوجه فى الوسط السياسى الفلسطينى بين تيارين: أحدهما يسعى إلى فصل حركته النضالية عن الوضع العربى العام، مثيراً التحدى لما يمكن أن يتأتى عن ذلك من نتائج. فى حين يتطلع التيار الآخر إلى النضال ضمن الميثاق العربى، مدركاً الظروف والمحددات المحيطة بالحالة الفلسطينية. ولم يكن هذان التياران غائبين إبان عهد الشقيرى، لكنهما أفصحا عن نفسيهما أكثر بعد ترجله الذى تزامن مع الجدل العربى والفلسطينى بشأن هزيمة ١٩٦٧م وكيفية التعامل معها.

وقد كانت فتح تُصنّف تقليدياً ضمن التيار ؛ الأول فهى التى تبنت شعار أن الفلسطينيين فى الخندق الأمامى فى خط المواجهة مع العدو. وكان مما

سهل عليها الترويج لهذا الشعار عمليات التضييق والملاحقة وشد الوثاق الأمنى حول الفلسطينيين فى الدول العربية؛ إذ إن هذه الأجواء عززت خطاب التقوقع الفلسطينى. وكنا قد أشرنا إلى أن قضية استقلالية القرار، والحركة الفلسطينية لم تكن غائبة عن منهجية الشقيرى، بيد أن الفارق بين هذين المنهجين يكمن فى حدود استعادة الوجه الفلسطينى للنضال واستقلالية القرار وكذا فى مدى الالتزام بالشعارات المرفوعة؛ ففى ظل التحولات اللاحقة للشقيرى وسطوة فتح وقيادتها داخل المنظمة، تطورت شعارات فتح إلى ما يشبه العقيدة الإقليمية القطرية الصارخة فلسطينياً، حتى بدت قضية فلسطين وكأنها شأن فلسطينى خالص وصل بالتدريج إلى حد التفاوض السرى مع إسرائيل. وهو ما أراح حكومات عربية عدة ومكنها من تجذير القطيعة- ليس حكومياً فقط بل وشعبياً إلى درجة ما- مع فلسطين وقضيتها، حتى بات يجرى تصوير الصراع على أنه إسرائيلى فلسطينى، وكان ذلك ولايزال مدعاة لإضعاف الظهير العربى للقضية، واستنزاف الرابطة العضوية العربية بها.

لقد كان عرفات يردد قوله : "إن النضال الفلسطينى يصب فى النضال التاريخى للأمة العربية وهويتها القومية، وإن الثورة الفلسطينية هى فلسطينية الوجه، عربية العمق، عالمية الامتداد، تقدمية المسيرة..". وللوهلة الأولى والأخيرة لا يجد المرء خلافاً على هذا التوصيف بين الشقيرى وعرفات، سوى فى خبرة الشقيرى بمعنى العمق العربى وشجونه وهمومه ومقتضيات التعاطف معه وحساسيته، حتى لا يكون الوجه الفلسطينى للقضية الوطنية سبباً فى مجافاة عمقها العربى، ولا يكون هذا العمق طاغياً على هذا الوجه.

ويشترك الشقيرى فى المسار الذى اتخذته قيادة المنظمة بعده، فى أنهما أقرا مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية، مع ضرورة المعاملة

بالمثل؛ أى عدم تدخل الدول العربية فى الشئون الداخلية للمنظمة. لكن هذا المبدأ فى شقيه واجه صعوبات موضوعية فى العهدين. ذلك لأنه يتعارض على نحو أو آخر مع معطيات القضية الفلسطينية والصراع الصهيونى العربى. ويمكن التمثيل لذلك بعدد كبير من نقاط الاحتكاك والتماس التى أمكنها موضوعياً تعطيل هذا المبدأ؛ فالمنازعات الأردنية الفلسطينية أو اللبنانية الفلسطينية أو حتى المصرية الفلسطينية، نشأت عن غموض أو ضبابية ما يعد شأنا داخلياً عربياً أو فلسطينياً.

خلافات الشقيرى مع النظام الأردنى مثلاً برزت على خلفية رفض الأردن مطالب منظمة التحرير بالتجنيد الإجبارى للفلسطينيين فى الأردن، وتسليح القرى الأمامية التى تقع على الحدود مع إسرائيل أو بالقرب منها، وإقامة معسكرات تدريب وفرق للدفاع المدنى فى هذه القرى، وذلك لأن الأردن رأت ذلك تخطياً لاختصاصاتها بوصفها دولة. لكن المنظمة وجدت أن مطالبها مسوغة فى ضوء الأصل الفلسطينى لأردنيى الضفة ومشروعها الكيانى التحررى. وتنسحب الملاحظة ذاتها على الخلافات الأردنية الفلسطينية فى عهد ما بعد الشقيرى، وإن كانت الخلافات فى هذه المرحلة أخذت طور الصدام الدامى الشهير (١٩٧٠-١٩٧١م)، بسبب طغيان الوجود الفلسطينى المسلح على الساحة الأردنية، واستئثار النظام الأردنى لمناهضة ما عدّه انهياراً وتآكلاً فى سيادته وتلاعباً بشئونه الداخلية.

وتكرر السيناريو نفسه مع تباينات طفيفة على الساحة اللبنانية، سواء بالتزامن مع الصدام على الساحة الأردنية، أو بعد رحيل مؤسسات المقاومة السياسية والمسلحة إلى لبنان. وهكذا فإن وجود الشقيرى على رأس المنظمة لم يكن هو السبب الحاسم فى المنازعات الفلسطينية العربية؛ إذ كان النمط السائد

فى العلاقات الفلسطينية العربية فى عهده وفى المرحلة التالية له نمطاً نزاعياً وصدامياً إلى حد دموى مفرط فى بعض الأحيان والساحات. هذا النمط أرهق الحركة الوطنية بمجملها، سواء تمثلت فى الفصائل أو فى منظمة التحرير؛ إذ جعلها تستهلك جهداً وموارد فى التعامل مع الصراعات الفلسطينية العربية بأشكالها ومراتبها المختلفة. وعلى الرغم من أن الحركة حققت مكاسب ملموسة فى تثبيت الشخصية الوطنية الفلسطينية والاعترافات العربية والدولية، فضلاً عن إحياء الشرعية الدولية للقضية الفلسطينية والإضافة إليها؛ فإنه لا يعرف المدى الذى كانت ستبلغه هذه المكاسب لو أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تخض فى المعمعات العربية.

والحقيقة أن هذا الخوض نجم أيضاً عن أخطاء ذاتية اقترفتها الحركة الوطنية الفلسطينية، كتوالد تنظيمات المقاومة وتناحرها وتنافسها بلا مبررات مفهومة بالنسبة إلى مجرى النضال وبناء مزيد من القوة، والأخطاء السلوكية من بعض القيادات والكوادر التى أدت إلى هشاشة التواصل مع الجماهير العربية، بسبب الإساءة إلى سمعة الحركة عموماً ووصفها بالفساد والإفساد وعدم الانضباط. كما أن هناك أسباباً بنيوية أعمق لهذا الخوض والتنازع مع المحيط العربى فى آخر عهد الشقيرى عام ١٩٦٧م، وفى مرحلة ما بعد الشقيرى. وربما كان محورها الشقاق بين الظهير العربى وحركة التحرر الفلسطينية، على خلفية مفهوم التسوية للصراع الصهيونى العربى والقضية الفلسطينية. وقد تقلص هذا الشقاق عند اعتراف بعض الأطراف العربية بالقرار رقم ٢٤٢، الذى يُعَد – فى نظر منظمة التحرير والفصائل – اعترافاً بشرعية اغتصاب إسرائيل التراب الفلسطينى، وسحباً للاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى كامل ترابه الوطنى، ثم استفحل الشقاق مرة أخرى بمرور

الوقت، وبالقبول العربى المتواتر لمبادرات التسوية المتعارضة مع هدف تحرير فلسطين وعروبتها، ثم تفاقم من جراء دخول أطراف عربية فى إطار التسوية المنفردة مع إسرائيل.

وبالطبع كان تطور اتجاه التسوية العربى، يخصم من معسكر إسناد المنظمة وحركة التحرير الفلسطينى، ويضيق دائرة التحرك الفلسطينى المعارض لهذا الاتجاه. لكن هذا التحرك احتفظ ببعض زخمه مادام اتجاه التسوية محصوراً فى عرب دون آخرين. وما إن تطورت الأوضاع العربية نحو تعميم هذا الاتجاه، وصولاً إلى مستوى الخيار الاستراتيجى، حتما أضحت المنظمة مسوقة إلى الانضباط فى الصف العربى العام لانعدام هوامش البدائل، وكان ذلك متوقعاً مادامت قوى الحركة الوطنية، المنضوية منها بالذات فى إطار المنظمة، معتمدة على الدعم العربى الرسمى.

ذلك أن قيادة ما بعد الشقيرى، لم تتمكن من صناعة أو إبداع بدائل أخرى، فقد اعتمدت على الدعم المادى والسياسى والإعلامى للأنظمة، وعاشت طويلاً بفضل التناقضات العربية، وكان لابد لهذا الوضع أن يكون خصماً من استقلالها وإرادتها الوطنية بمعناها الحقيقى. ومما يذكر فى ذلك على سبيل المراجعة أن الدول العربية الأكثر ثراء أو نفوذاً، رفعت قامة خلفاء الشقيرى عالياً مالياً وسياسياً، فى مقابل السماح لها – عن قصد أو بدون قصد – بالتهرب من مسئولية هزيمة ١٩٦٧م، وما تلاها من تراجع فى الزخم القومى للقضية الفلسطينية، وتفادى تنبه الشعوب إلى عقم هذه الأنظمة، بما أسبغته القيادة الفلسطينية على هذه النظم من الإطراء أحياناً إلى درجة النفاق.

وهكذا فإن ما قيل عن عهد الشقيرى من أنه ومنظمته بدون مظلة للأنظمة العربية وسياساتها العقيمة، تكرر فى أوقات لاحقة فى حق المنظمة

وقيادتها. وفى بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين صدر فى ١٩٧٤/٩/٢٦م، بمناسبة انسحابها من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة، احتجاجاً على توجهات المنظمة؛ ذُكر ما نصه: "عدم السماح باستخدام م. ت. ف مظلة لتخاذل بعض الأنظمة العربية المستسلمة". وجرى انتقاد موقف قيادة المنظمة، على أساس أنها "قامت بتفسير برنامج النقاط العشر (الذى أقر البرنامج المرحلى للمنظمة) على نحوٍ مغاير لما جاء فى الميثاق الوطنى ومقررات المجالس الوطنية..".

على كل حال، قد تكون الدول العربية اقلعت بسياساتها بعيداً عن القضية الفلسطينية بعد الصدوع التى لحقت بالمشروع القومى العربى بفعل هزيمة ١٩٦٧م. وقد كان الشقيرى أقرب إلى روح ذلك المشروع وفلسطين التى كانت فى خاطره. وقد غادر القيادة، أو غادرته، فى لحظة انكسار قومى كبير الأمر الذى ساعد القيادة اللاحقة على إحلال تصوراتها فى بيئة فلسطينية موالية، على أساس أن ذلك الانكسار برر لهذه القيادة تركيزها على الوطنية الفلسطينية. ثم إن اصطفاف الدول العربية فى قطار التسوية وسعيها فرادى إلى معالجة قضاياها عبر سياسات مفرطة فى القطرية، عجل بهذا التركيز الفلسطينى الموازى. لكن خسارة الطرف الفلسطينى وحركته الوطنية تظل هى الأفدح مقارنة بسائر الأطراف؛ ذلك لأن هذا الطرف افتقد مسافه بميوعة الظهير العربى وتصدع نظامه الإقليمى – أهم حلفائه الطبيعيين فى غمرة صراعه من أجل التحرر الوطنى. هذا فى حين احتفظ التحالف الصهيونى الإسرائيلى مع ظهيره الأمريكى (الغربى بعامة) بكامل طاقته واكتسب أنصاراً جدداً وطاقة إضافية، بعد أفول القوى الدولية التى ساندت النضال التحررى عربياً وفلسطينياً، وبعد تحوّل بعض هذه القوى إلى معسكر خصوم هذا النضال، أو حتى إيابهم إلى الحياد السلبى تجاه فلسطين وحركتها الوطنية.

الكفاح المسلح.. استمرارية غياب القاعدة الآمنة:

عند قيام "م. ت. ف" كانت الساحة الفلسطينية أمام مدلولين للكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين : الأول، هو الكفاح المسلح وفق التصور الرسمي العربي السائد وقتذاك، الذي يعني حرباً تخوضها الجيوش العربية جيدة التسلح والتدريب والاستعداد، في حين تنحصر مهمة الفلسطينيين في وجود وحدات عسكرية تابعة لهذه الجيوش، لكن هذه الحرب لم يحن أوانها بعد. والمدلول الآخر هو الكفاح بحسب تصور حرب الغوار والهجمات الفدائية التي تشنها مجموعات فلسطينية جاهزة للعمل الفوري.

المفهوم الأول استند إلى رؤية لطبيعة الصراع واستهدافات المشروع الصهيوني العربية الشاملة؛ وهو مما يبرر قومية المعركة. في حين رأى المفهوم الآخر أن بعث العنصر الفلسطيني يعزز المشروع القومي بإفقاد العدو الصهيوني ركيزته المتمثلة في تغييب الجزء القومي العربي المباشر؛ أي الفلسطينيين. وقد اتجه أصحاب المفهوم الأول إلى "م.ت.ف" بوصفها أداة سياسية تنظيمية، وإلى جيشها؛ جيش التحرير الفلسطيني، بوصفها أداة قطرية عسكرية في المعركة القومية المنتظرة أو المأمولة. وأسس الاتجاه الآخر حركة فتح، بوصفها أداة سياسية تنظيمية، وقواتها؛ قوات العاصفة، بوصفها أداة عسكرية فدائية ثورية في المواجهة.

وأثناء عهد الشقيري، عدّ الفتحاويون أن "م. ت. ف" قامت لتكون عائقا أمام مسيرة التحرير، ورأوا جيشها مصدراً للأوهام والتخدير. ولم تتمكن فتح حتى هزيمة ١٩٦٧م. من استقطاب الكثير إلى توجهاتها، ومن تعميمها

فلسطينياً بوصفها بديلا من المعركة الموعودة للتحرير فى سياق المد القومى الجماهيرى الذى التف حول زعامة عبد الناصر. غداة الهزيمة فقط صعدت جاذبية فتح، وصار لخيارها أنصار كثيرون، كما برز أكثر من قوة فلسطينية تتبنى الخيار ذاته. ومن ميراث الشقيرى السياسى والأدبى نلمس أنه لم يكن معارضاً للعمل الفدائى ولا للخيار العسكرى فى سبيل التحرير، فقد كان مؤمناً بفكرة التحرير بالقوة، وتنمية قدرات الشعب الفلسطينى العسكرية، بوصفه طليعة لفعل قومى عربى. ومن أقواله المتكررة: "إن الكيان الفلسطينى يريد أن يمكن القادرين على حمل السلاح من أبناء فلسطين من حمل السلاح لتحرير فلسطين..". وبُعَيد تصاعد العمليات الفدائية بعد إعلان منظمة التحرير، جرت لقاءات كثيرة بينه وبين قادة المنظمات (فتح وجبهة التحرير العربية وأبطال العودة)، وفيها ألح الشقيرى على توحيد هذه المنظمات بأجنحتها السياسية والعسكرية، خشية تداعيات الفرقة بينها تحت لواء "م. ت. ف"، بوصفها ممثل الشعب الفلسطينى بأسره، على أن تتكفل المنظمة بعمليات الإمداد بالمال والسلاح. لكن ذلك الاقتراح رفض، بحسبان أن المنظمة تابعة لمؤتمرات القمة العربية.

وكانت وجهة نظر أعضاء التنظيمات أنهم ثوريون ويحتاجون إلى تفكير ثورى، ولا يستطيع المرء اليوم أن يتفهم كيف يكون التفكير الثورى عائقاً أمام توحيد المنظمات الثورية، حتى بمعزل عن منظمة التحرير التى لم تكن فى نظرهم ثورية! لكن الشقيرى تخوف من منهجية توريط الأمة العربية فى معركة لم تستعد لها كما ينبغى، وهى فى حالة من التمزق والوهن، وكان رأيه كما فاه به أمام دورة المجلس الوطنى الثانية (أيار/مايو ١٩٦٥م) أنه يجب تمجيد الأبطال الفلسطينية تحت أية راية سقطوا. وقد استندت وجهة نظر

الشقيرى فى الكفاح المسلح إلى تجربته العميقة أنماط النضال الفلسطينى المدنية وغير المدنية، وإلى صلته، بوصفه سياسياً مخضرماً، بالمشتغلين على هذين الخطين؛ وهو الأمر الذى أكسبه خبرة بجدوى كل منهما فى سبيل تحقيق الأهداف.

وقد ساقته هذه الخبرة إجمالاً إلى ضرورة سلوك كل أنماط المقاومة، وعدم تغليب المدنى منها على المسلح والعكس بالعكس، وذلك شريطة تزامنهما وصدورهما عن إرادة واحدة وقرار واحد؛ بحيث يكونان وجهين لعملة واحدة، وأن يخدم كل منهما الآخر، ومن ثم كان تأسيسه للإدارات السياسية والإعلامية للمنظمة، إلى جانب اهتمامه وجهده الكبيرين بإنشاء جيش التحرير الفلسطينى. وقد وزع عنايته بهذه المؤسسات بالتساوى، وكان مهتماً بضبط العمل الفدائى على إيقاع العمل العسكرى النظامى، وضبطهما معاً على إيقاع التحرك السياسى.

المشاهد فى أية حال أن أسهم نظرية العمل الفدائى المسلح اكتسبت مصداقية واسعة فى أجواء الإحباط التى بثتها هزيمة ١٩٦٧م. وتعززت هذه المصداقية بسرعة مبادرة فتح وبقية أصحاب هذه النظرية إلى إطلاق النار على الاحتلال الإسرائيلى، فى الوقت الذى كانت فيه الجيوش العربية النظامية تعانى صدمة الهزيمة وتعيد تنظيم ذاتها. ولم يعد للمؤمنين حول الشقيرى بالتريث والتنسيق مع الأنظمة والجيوش العربية سوى الانخراط فى هذه الموجة؛ موجة العمل الفدائى.

وقد يسترعى الانتباه أن الشقيرى بات بعد هزيمة ١٩٦٧م موقناً أكثر بجدوى الأدوات العسكرية، وبأنه لا حل للقضية الفلسطينية سياسياً أو سلمياً. وقد علل ذلك بخبرته فى الحياة الدبلوماسية الدولية داخل أروقة الأمم المتحدة

وخارجها. وكان يقول فى ذلك: "إن الذين يقولون بأن تغيير لغتنا ومنطقنا والقول بأن نبحث عن السلام والحل السلمى سيجعل الرأى العام العالمى والدولى يضغط على إسرائيل- واهمون، وإن إزالة آثار العدوان لا تتم سوى بالقتال والسلاح والكفاح..". بيد أن الشقيرى مع هذا الاقتناع لم يتخل عن الميثاق العام لمنظوره للعلاقة بين الأدوات القتالية النظامية والعمل الفدائى . ويظهر ذلك من عرضه أمام مؤتمر الخرطوم خطة للمواجهة، كان من مقتضياتها إدخال عناصر من جيش التحرير الفلسطينى إلى الضفة وغزة بأسلحتهم، ليتمركزوا فى نقاط متفق عليها، ويبدأوا فى إنشاء مراكز للمقاومة، وأن يجرى تكوين هيئة أركان لهذه القوات العربية، مقرها عمان، حتى تتولى إدارة هذه العملية.

من الثابت الآن أن الشقيرى غادر المنظمة بدون أن تكتب لخطته الاستجابة، وما هى إلا بضعة أشهر بعد تلك المغادرة حتى اتسع العمل الفدائى وتعددت تنظيماته على نحو لم يحسب حسابه حتى الداعون إليه، وفى طليعتهم فتح وقيادة "م. ت. ف" الوريثة له، لا سيما بعد معركة الكرامة الشهيرة (آذار/مارس ١٩٦٨م). ثم إن هذا العمل - أى خط الكفاح المسلح - ارتقى بين يدى الحركة الوطنية بكل أجنحتها إلى مرتبة القداسة، ونصّ فى صلب الميثاق الوطنى للمنظمة على أنه الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين.

هذا الانجراف الكبير نحو الكفاح المسلح أدى إلى مكاسب لا يمكن نكرانها فى مسار حركة التحرر الفلسطينية؛ فعلى خلفيته استعاد الفلسطينيون ثقتهم بأنفسهم، وجرت تحولات كبيرة فى شخصيتهم الوطنية لصالح زوال كثير من السلبيات التى علقتْ بهذه الشخصية على المستويين الفردى والجمعى الوطنيين، كما علا الصوت الفلسطينى سياسياً ودبلوماسياً، ولم يعد من الممكن

إخفاء القضية الوطنية الفلسطينية خلف أية أكمة عربية أو دولية. ولا يمكن، كما لا يجوز منطقياً، أن يجرى احتساب أية مكاسب للقضية الوطنية الفلسطينية على أى صعيد بمعزل عن الأداء المسلح للقوى الفلسطينية المختلفة.

ومع هذا، لا يخدم هذه القضية ادعاء براءة القيادة اللاحقة لعهد الشقيرى من سلبيات كثيرة، تراكمت بمرور السنين، عانت منها الحركة الوطنية بفعل سوء إدارة نظرية الكفاح المسلح وبخاصة فى المناخ العربى؛ فمن ناحية لم تتمكن الحركة الوطنية الفلسطينية بقوامها العام من تفهم معنى غياب القاعدة الآمنة للعمل المسلح فى عهد ما بعد الشقيرى، تماماً كما كان الحال فى عهده. غير أن الفارق بين العهدين هو فى إدراك الشقيرى الغائص للبيئة المعاكسة عربياً التى تحول دون توافر هذه القاعدة، ومحاولته من ثم السير على حبل مشدود بين هذا الإدراك وضرورة السعى إلى تحقيق الهدف؛ أى تأمين دور فلسطينى مسلح فى الجبهة الأمامية للمواجهة. لذا فإن التوتر بين الشقيرى وبين المعاكسين لتسليح منظمة التحرير لم يبلغ حد كسر العظم والصراعات الدامية، على النحو الذى عرفته مرحلة ما بعد الشقيرى فى أكثر من مكان ومناسبة.

الثابت بالنظريات والتجارب، أن للقواعد الآمنة أهمية فائقة فى كل أنماط المقاومة المسلحة؛ وذلك لما تهيئه من إمكانات للتجميع والحشد والتعبئة والتنظيم والتدريب والتثقيف والاستعداد لمواصلة المعركة، ثم شن الغارات المؤثرة ومناوشة العدو. ويُعدُّ بعض منظرى حروب العصابات هذا العنصر هو العامل الحاسم فى الانتصار.

أما على الجانب الفلسطينى فقد نبع التعارض بين قوى المقاومة، التى سيطرت على منظمة التحرير السلطات الأردنية ثم اللبنانية على التوالى، على خلفية سعى المقاومة إلى توفير هذا العنصر؛ الأمر الذى لم تفلح فيه بالقدر المطلوب والمناسب. كانت قوى المقاومة تتطلع إلى ممارسة دورها القتالى وسط شعب مؤمن بالمقاومة وملتزم بها، راغب وقادر على الدفاع عنها وتحمل تبعاتها. ولم يكن ثمة أى نظام عربى يمكنه التسامح مع هذه الحالة؛ فقبل عام ١٩٦٧م، كان موقف الأردن يتلخص فى أن النشاط الفدائى سيؤدى إلى ردود فعل إسرائيلية لم يتم الاستعداد لها، أما بعد عام ١٩٦٧م، فقد أضاف الأردن إلى مخاوفه من ردود الفعل على الأردن ذاته، احتمال مضاعفة القمع الإسرائيلى ضد سكان الضفة وغزة والقدس المحتلين؛ الأمر الذى قد يسوقهم إلى مغادرة أراضيهم والتحول إلى لاجئين آخرين، علاوة على لاجئى نكبة ١٩٤٨م. وعليه، يجب على الأقل إخضاع النشاط الفدائى لإشراف الجيش الأردنى، ومن خلال خطة معتمدة.

وقد تمكن الشقيرى فى عهده القصير – على نحو أو آخر – من تحقيق معادلة لا تتعارض مع تنظيم الفلسطينيين وتسليحهم ولا مع مخاوف النظام الأردنى، وهنالك انحصر التدافع بينه وبين الأردن فى الحدود الدبلوماسية والإعلامية والسياسية. لكن الأمر تطور إلى الصدام المسلح فى المرحلة التالية بدءاً من عام ١٩٦٨م، ووصولاً إلى استئصال المقاومة والأجنحة المسلحة لمنظمة التحرير تماماً عام ١٩٧١م وإلى يومنا هذا، وقد تكرر السيناريو مع بعض التحريفات على الساحة اللبنانية.

وتُعَدّ الصدامات السياسية والدموية العربية مع قوى المقاومة الفلسطينية حلقات فى سلسلة حروب استنزاف داخلية عربية، ظهرت إرهاصاتها منذ

انبعاث الكيان الفلسطيني عام ١٩٦٤م والأعوام التالية لهم، فمنذ ذلك الوقت، تعرض هذا الكيان إلى إشغالات دائمة من جانب أعداء وخصوم من العرب وغير العرب على حد سواء. وقد ثبت أن القوى السياسية العربية المناقضة والمخالفة إيديولوجياً وتنظيمياً للحركة الوطنية الفلسطينية وجدت نفسها مدعوة إلى الصدام مع هذه الحركة فكراً وممارسة، كذلك فإن معظم الصراعات التى خاضتها الحركة مع أطراف عربية لم تبتعد أو تجرى بمعزلٍ عن التناقضات العربية البينية، ولا عن صراع الإرادات الدولية التى كان العالم العربى دوماً واحداً من ساحات تنافسها العنيف وغير العنيف.

ولقد كان التناقض بين بعض الأطراف العربية والحركة الوطنية الفلسطينية موجوداً دائماً، وورثت منظمة التحرير هذه الوضعية، لكن هذا التناقض احتاج إلى وقت لينضج ويفصح عن ذاته بصورة عنيفة فى إطار محددات بعينها. وكانت سيطرة الفصائل المسلحة وعلو شأنها فى منظمة التحرير، وعبر المنظمة أيضاً، أحد أبرز هذه المحددات، ولم يكن بلا مغزى أن تجاوز بعض الأنظمة العربية لهزيمة ١٩٦٧م أدى إلى استقوائها ضد هذه الفصائل ومنهجها الإيديولوجى الثورى وعقيدتها العسكرية، حتى ليمكن القول بأن تصاعد الصدام بين الطرفين سار بالتوازى مع الابتعاد عن صدمة تلك الهزيمة المدوية، ومثال ذلك ما حدث فى الأردن؛ فالظروف التى مرت بها العلاقات الأردنية الفلسطينية شهدت أربعة صدامات دموية تصاعدت وتيرتها وحدتها من شباط/ فبراير ١٩٧٠م إلى حزيران/ يونية ١٩٧١م إلى أيلول سبتمبر ١٩٧٠م إلى يوليو ١٩٧١م التى انتهت بخروج المقاومة من الأردن تماماً. وغالباً ما كان الهدف استنزاف حيوية العمل المسلح الفلسطينى، ودرء طاقته على الاستقطاب والتوسع، حتى وصل الأمر إلى محاولة قطع رأسه

بالكامل عام ١٩٨٢م، بفعل مباشر من العدو الإسرائيلى بالتعامد مع فرقاء عرب.

لم تفلح حركة التحرير الوطنى الفلسطينى إذن فى تأمين قاعدة آمنة لنهجها المسلح، وظلت تعانى أزمة اعتمادية على أقطار الطوق، وكان مؤدى ذلك إعتمادها على قوى وعوامل خارجة عن سيطرتها، ولا تملك التحكم فيها. وعلى الرغم من الزخم الشعبى الفلسطينى والعربى، وتطور مكانتها السياسية إقليمياً ودولياً؛ فإن هذه الحركة، ممثلة فى منظمة التحرير لم تتمكن من حل هذه المعضلة. لكن الكفاح المسلح عانى من مثالب أخرى. فشعار الكفاح المسلح فلسطينياً لم ينتج عن إقرار استراتيجية ثورية متكاملة، بقدر ما كان محاولة غير مدروسة جيداً لاستثمار فشل الحروب النظامية الذى توجته هزيمة ١٩٦٧م، وحالة الانهيار التى تلتها، وعدم الثقة بالاندماج القومى الذى لم ينصف الفلسطينيين. وكانت القوى الفلسطينية المسلحة قد خاضت، على نحو عشوائى، فى نظريات حروب الغوار والعصابات، بلا تدبر معمق فى مستلزماتها فى الحالة الفلسطينية.

ومن المفارقات فى هذا الباب أن هذه القوى تحولت فى لبنان، فى أيامها الأخيرة بالذات، إلى النهج الدفاعى، دفاعاً عن مظاهر المؤسسات الفلسطينية التى تكاثرت هناك، وعن تثبيت الاعترافات العربية والدولية بها، وأضحت بمهمتها وتشكيلاتها أقرب إلى القوات النظامية الكلاسيكية، وغلبت عليها سمات البيروقراطية، وهذه بعض المآخذ التى كانت فتح وبقية الفصائل قد عابتها على جيش الشقيرى من قبل.

ويظل التطور أو التحول الأهم فى تجربة الكفاح المسلح كما اختطها منظمة التحرير، هو الانشطار الكبير بين تيارين يدعو أحدهما إلى نبذ المنهج

المسلح كلية والاتجاه إلى أدوات المقاومة المدنية اللاعنيفة وما يدعى الكفاح الدبلوماسي والتفاوضي، في حين يعكف التيار الآخر على النضال العنيف بدون التخلي عن بقية الأدوات؛ بل إن جانباً من تيار اللاعنف جنح بعيداً بعقيدته المستجدة إلى حد مجاراة القوى التي تُدخل المقاومة الفلسطينية المسلحة في دائرة الإرهاب المدان، الذي ينبغي التخلص منه ومحاربته، بحسبانه يضر بالقضية الوطنية! وعلى ذلك تكون التحولات التي اعترت مرحلة ما بعد الشقيري قد مضت بهذا التيار من اعتماد الكفاح المسلح أداة وحيدة للتحرير ورفض نظرية الحروب الكلاسيكية، إلى مشروع جيش وطني في بلاد اللجوء، إلى مشروع وحدات للشرطة في مناطق الحكم الذاتي، مكلفة بمهام أمنية محملة بشبهة التواطؤ لصيانة أمن العدو!

على أن من المثير حقاً أن هذ التحول الانحداري – بعيداً عن نظرية الكفاح المسلح – يحمل نوعا من التناقض. فإلى جانب القوى التي صانت عهدها مع هذه النظرية، تبلور منذ زهاء عشرين عاماً التيار الإسلامي، ودخل ساحة المقاومة قوياً متعافياً ومسلحاً بالنظرية ذاتها: الكفاح المسلح بوصفه وسيلة نضالية لا يمكن التخلي عنها على طريق الاستقلال والتحرر. وجاءت حركة هذا التيار بقوتيه التنظاميتين الأساسيتين: حركة حماس والجهاد، خارج عباءة المنظمة، وكذا خارج عباءة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني منذ عام ١٩٩٤م. وأدت هاتان الحركتان بأنشطتهما المسلحة إلى ما يشبه تجديد الولاء لمنهجية العنف المسلح، على غرار حركة الفصائل في مستهل تبلور حركة التحرير الفلسطينية المعاصرة في ستينيات القرن الماضي. ولا يقدح في هذه الحقيقة، جنوحهما إلى مفهوم التهدئة الذي لا ينطوي على هجران لهذه المنهجية على وجه الإطلاق، كما فعلت بعض هذه الفصائل مؤخراً، وكأن

جدل المسلح والمدنى فى أنماط المقاومة داخل حركة التحرر الفلسطينية مازال قائماً.

الوحدة الوطنية.. من الجبهة الموحدة إلى التعددية الشكلية:

تولى الشقيرى تأسيس "م. ت. ف" فى وقت كانت الساحات الفلسطينية تمور بالتحرك من أجل الشروع فى بعث الكيان السياسى الفلسطينى واستئناف النضال التحررى على قواعد وأسس فعالة، وليس من السهل تحديد القوى التى تحفزت لأجل هذا الهدف، وإن كانت المصادر تقدر عددها بما بين ١٧ و٤٠ تنظيماً، كانت فتح أكثرها إثارة للفضول. وكثيراً ما أخذ على الشقيرى أنه كان مبغضاً للحزبية والأحزاب، وأنه صاغ منظمة التحرير انطلاقا من هذه القناعة، وضمنها فى ميثاقها القومى.

وبهذا، فإن المنظمة فى عهده لم تتمكن من استقطاب كثير من القوى المجافية لهذا التوجه، الساعية للقضاء على أساليب الولاء الشخصية والعشائرية والبلدية التقليدية، وهو الأمر الذى جعلها تبقى خارج إطار مشروع الشقيرى، معارضة لهذا المشروع ولصاحبه وأسلوبه القيادى. ويقال أيضاً إن الشقيرى باتجاهه اللاتعددى، تستر على الفروق بين القوى السياسية، وأشيع الحياة السياسية داخل المنظمة وخارجها بشعارات تستدرج الولاء على أسس شخصية.

وواقع الحال أن هذه الأقوال انطوت فى وقتها، على قدر كبير من الصحة. فالشقيرى المتأثر بمعايشته عهد الأحزاب الفلسطينية المتناحرة قبل النكبة، كان يرى تأسيس المنظمة بشكل لا يحولها إلى منتدى للتنافس الحزبى. كانت قناعته أنه بصدد تجربة سياسية تنظيمية غير تقليدية، ليست تنظيماً بين

تنظيمات؛ وإنما هى الوطن المؤقت على طريق التحرير، وأنها ينبغى أن تكون مؤهلة لاستيعاب الجميع داخل أطرها المدنية والعسكرية. وهو لم يكن وحيداً ولا منفرداً فى منظوره هذا، لا فلسطينيًا ولا عربيًا. ذلك أن هناك قوى فلسطينية شاركته هذا المنظور، منها مثلاً جبهة التحرير العربية التى أصدرت بياناً فى أوائل أغسطس/آب ١٩٦٤ جاء فيه : أما بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، فقد أثبتت التجربة أنه لا يمكن للأسلوب الحزبى أن يحرر فلسطين. لذلك ترى الجبهة أن السبيل الوحيد للنضال هو انصهار القوى الفلسطينية المخلصة كافة، فى تنظيم ثورى واحد. ودعت الجبهة إلى تلاقى المنظمات الثورية الشريفة، وانصهارها ووحدتها.

وفى الوقت ذاته، لم يكن الشقيرى فى اتجاهه إلى حشد القوى السياسية والعسكرية الفلسطينية داخل المنظمة بدءا من محيطه العربى. فمعظم الدول العربية فى تلك المرحلة إما سيق سياسيا تحت حكم الحزب الواحد، وإما كان بلا حياة حزبية من الأصل.

وغداة استقالة الشقيرى، توافرت الظروف كى تأخذ الفصائل الفلسطينية دورها السياسى، وتمسك بزمام المنظمة، وتنخرط فيها على أساس المزاوجة بين الشرعية الثورية التى تتمتع بها والشرعية السياسية التى تمتلكها المنظمة. وجرى تثبيت هذا المستجد (التعددية الحزبية!) داخل ميثاق المنظمة المعدل. غير أن هذا الانخراط رافقه وترتبت عليه ظواهر متعارضة. فمن ناحية، ظهرت هناك أشكال من التنسيق والاندماج بين الفصائل، وظهرت من ناحية أخرى، أشكال من الانشقاقات والتحالفات. فقد دخلت التنظيمات (الفصائل) المنظمة حاملةً معها منازعاتها فيما بينها، ومنازعاتها الداخلية بين أجنحتها.

ولم تكن لهذه الظاهرة مسوغاتها الموضوعية دائماً، حتى توجد خلافات فارقة بين الأجنحة والتوجهات والبرامج تستدعى حلها بالانشطار داخل التنظيم الواحد. بل إن معظمها تأسس على خلافات محدودة، كان يمكن معالجتها بآليات الحوار الداخلى، وتوسيع الآفاق الديمقراطية داخل التنظيم، أو بالابتعاد عن الولاءات الخارجية. ويبدو أن ما حدث هو تحول المنظمة إلى المجال الذى حاول فيه كل فصيل، أو كل جناح داخل فصيله، إثبات دوره وحضوره. وقد تمكنت فتح على الدوام تقريباً من أن تكون مركز الثقل داخل المنظمة ومؤسساتها، وأن تعكس أفكارها وطروحاتها على ميثاق المنظمة ومقرراتها. وذلك على الرغم من بقائها بقواتها ومؤسساتها محافظة على استقلاليتها ومنطلقاتها الوطنية الذاتية. وحدث الشيء ذاته مع بقية التنظيمات.

كان ذلك تحولاً فارقاً فى بنية المنظمة وفكرتها، كما أرادها الشقيرى، الذى سعى إلى بنائها على أسس لا حزبية أو فصائلية؛ إذ انتظمت القوى الفلسطينية المختلفة داخل المنظمة حاملة معها أفكارها وتوجهاتها وأنماط تحالفاتها الداخلية وانحيازاتها الخارجية، ومشاحناتها وتناقضاتها. وصارت المنظمة عموماً محفلاً تتحشر داخله قوى تتمثل نظريا فى الاتجاه الوطنى، مع إدراك معين للبعد القومى (فتح)، والاتجاه الماركسى – اللينينى، والاتجاه القومى الحزبى، وغير الحزبى (المستقلون). واحتاج تبلور التيار الإسلامى إلى أكثر من عشرين سنة تالية، عندما ظهر فى أواخر ثمانينيات القرن الماضى، ممثلاً فى حركتى حماس والجهاد خارج إطار المنظمة.

كان الشقيرى يتطلع إلى تكوين إطار وطنى تحررى جامع، يترك العاملون فى رحابه أحزابهم ونوازعهم الفكرية خلف ظهورهم قبل أن يلجوه. وكان ذلك مطلباً عسيراً. غير أن تحول المنظمة إلى مشهد الملتقى الحاشد

لقوى كثيرة متدافعة، بعضها جاء بفعل فواعل خارجية لإثبات أوراقهم فى القضية القومية الفلسطينية، كان أمراً مثيراً للامتعاض. وهنا تحول مطلب الوحدة الوطنية والقيادة الجماعية والبحث عن قواسم مشتركة إلى هم مقيم فى رحاب الحركة الوطنية داخل المنظمة وخارجها.

جرت محاولات كثيرة للتنسيق السياسى والعسكرى والإعلامى (.. إلخ) بين الاتجاهات وتنظيماتها، لكنها لم تفلح فى التحليل الأخير.. على أساس أن عمليات التنسيق كانت دوماً طارئة أو مؤقتة، كما أن الشقة بَعُدت بين الجميع، حين انطلقت الخلافات على أسس شبه جذرية، يصعب التوفيق بينها، كما هو الشأن بين المفرطين فى الاتجاه القومى والمفرطين فى الاتجاه الوطنى، وبين أنصار الهدف النهائى والأهداف المرحلية، وأنصار التسوية السياسية طبقاً لهذه الأهداف أو تلك، وبين العلمانيين والمتدينين.. إلخ.

كان الشقيرى يخشى تحول المنظمة إلى منبر للتشاحن والتباغض السياسى. وقد عقد بين ١٩٦٣/١٢/١٩ و ١٩٦٤/٤/٥ ثلاثين مؤتمراً شعبياً، فى جولة شملت معظم مناطق اللجوء الفلسطينى؛ لأجل التوصل إلى بناء هذه المنظمة.. على أنه وإن أخطأ اختيار بعض أعضاء المجلس الوطنى والشركاء فى هذه العملية، فإن عينه كانت على المرور بعملية البناء ذاتها وسط أجواء صعبة. وكان يعتقد "أن المرحلة تتطلب متطوعين وفدائيين، لا مرشحين ومنتخبين. وأن الحركات التحررية لا تبدأ بالانتخابات وإنما بالتطوع والفداء..".

ومع أن رفضه التعددية داخل المنظمة، ومحاولته صهر الجميع فى بوتقة واحدة، تبدو طوباوية، فإن مخاوفه من الحزبية غير السوية وانحرافها إلى طور التدافع غير الصحى، لم تكن بلا مغزى. ولا ندرى هل كان الرجل

قد استشرف أن المجال السياسى الفلسطينى داخل المنظمة وخارجها سوف يتسع ويتشعب إلى مستوى يغادر فيه التعددية المبررة إلى الشرذمة الآثمة، حتى تصبح قضية الوحدة الوطنية هاجساً ملحاً على الحركة الوطنية الفلسطينية إلى يومنا هذا، وحتى تتكرر الإشارة إلى ضرورة الاندماج بين المنظمات الفدائية ذات الأيديولوجيا الواحدة والمنطلق الفكرى والسياسى الواحدة بوصفه ضرورة وطنية، منذ دورة المجلس الوطنى الثامنة فى فبراير/شباط ١٩٧١، وبعبارات متباينة وعن محافل فلسطينية مختلفة إلى يومنا هذا أيضاً؟!.

واضح من هذه الإشارة المبكرة كيف استشعر المجال الفلسطينى ما بعد الشقيرى خطر التشظى الذى لحق بالفصائل والفصائلية، وانحرافه عن مفهوم التعددية. وكان مما عقّد هذه الحالة أن هذا الانحراف لم ينتج عن الواقع الفلسطينى الذاتى فحسب، وإنما جاء أيضاً عن رغبات ومداخلات وإرادات لبعض الأنظمة العربية، التى أنشأت أجهزتها وتنظيماتها، ودفعت بها تحت يافطات فلسطينية إلى العملية السياسية داخل المنظمة. كذلك تعقدت الحالة ببروز نزعة التسلط القيادى والفتوى التنظيمى على خلفية استخدام الأكثرية (التى كانت لفتح دوماً) سيفها، وفرض سطوتها ضد ما عُدّ رأى الأقلية.. وبالتداعى أدى ذلك إلى تجاوز النصوص والقرارات، بل الميثاق الوطنى ذاته استناداً إلى هذا المفهوم...

لم تؤد تعددية المنظمة فى مرحلة ما بعد الشقيرى إلى تحسين أداء المنظمة، لا على الصعيد القيادى بالقضاء على تسلطية القيادة، ولا على صعيد تفعيل المؤسسات، لا سيما المجلس الوطنى الذى يفترض أن يكون أعلى سلطة سياسية فيها. ومن المفارقات أن حيدر عبد الشافى كان فى فبراير/ شباط

١٩٦٧ أحد الذين حذروا الشقيرى من الاستئثار بالسلطة، ثم كان هو أحد الذين اضطلعوا بمهمة مشابهة مع ياسر عرفات فى عام ١٩٩٣ والأعوام التالية!

أما المجلس الوطنى الذى صار تعدديا منذ عام ١٩٦٨، فإنه إجمالاً لم يمارس دوره الرقابى والمحاسبى على نحو سليم يعكس تحولاً إلى الديمقراطية، حتى ليمكن الذهاب إلى أن ما حدث منذ ذلك العام هو استبدال سلطة بسلطة؛ إذ لم يترك التغيير الدستورى والهيكلى البنائى داخل المجلس، ولا حتى بعد استحداث المجلس المركزى للمنظمة منذ عام ١٩٧٣ لجهاز وسيط بين المجلس الوطنى واللجنة التنفيذية، أثراً كبيراً فى ممارسات عهد اللاتعددية.

لقد كان المأمول من إخفاء التعددية على المنظمة؛ أى دخول القوى أو الفصائل الفلسطينية فيها مع احتفاظها بقوامها التنظيمى المستقل، إغناء المنظمة واجتراح صيغة جبهوية راسخة، تتدافع داخلها القوى، تتفق وتختلف داخل بيت واحد كبير.. لكن الذى حدث فى نظر كثيرين هو محاولة القيادة ما بعد الشقيرى الإفادة من المنظمة فى تعزيز مكانتها خلال إطار سياسى مقبول إلى حد كبير عربيا ودوليا. وقد استنت كل الفصائل فى المنظمة ظهيراً لهذه المحاولة بدرجات متفاوتة. وكانت المحصلة أن مستوى ثورية المنظمة لم يزد فى عهدها التعددى؛ إذ بقيت تحاور فى دائرة مساومات النظم العربية المعتادة، بل ربما قلل تطورها غداة الشقيرى العنيد من كيميائيتها الثورية، وكذا من كيميائية الثورة لدى الفصائل. ومع زحف المساومات إلى أهداف المنظمة ووسائلها الكفاحية، ثم إلى دستورها، أبت المنظمة إلا الهجران والتكلس.

ولا يقدح فى هذه القناعة ما يمكن أن يقال عن نشوء السلطة الفلسطينية على أسس انتخابية وتعددية أكثر رصانة، ذلك لاختلاف شكل السلطة

ومحتواها ووظيفتها ومواثيقها عن المنظمة. بل يصح الاعتقاد هنا بأن السلطة ما نشأت وما قامت إلا نتاجاً لطى المنظمة، وعدم التقيد بثوابتها وتجاوز ميثاقها.

نمط القيادة وحدود الأداء الديمقراطى:

من جملة الانتقادات التى تلقّاها الشقيرى أثناء قيادته منظمة التحرير، أنه انفرد، طبقاً لنصوص النظام الأساسى للمنظمة الذى وضعه بنفسه، باتخاذ القرارات المهمة. وقام بصلات أو بتفسيرات لقرارات المنظمة، تتآلف مع مواقفه الخاصة، واعتمد على تعزيز مكانته من خلال اتصالاته مع الدول العربية.. وأنه يقوم بإثارة الجماهير واستثاره تأييدها إياه من خلال خطبه الكثيرة، واجتماعاته الجماهيرية أو الإذاعية. كما أنه سعى لترضية الوجهاء والمتنفذين، ولم يبذل جهداً للحصول على التأييد الشعبى الراسخ عن طريق بناء تنظيم يحتضن أفكاره، ولم يُقم تحالفات مع التنظيمات السياسية أو الفدائية القائمة، بل نجح فى استفزازها ضده. كما أنه لجأ إلى التعيينات فى المناصب على أساس الولاء الشخصى له، وبالخروج على نصوص ميثاق المنظمة.

والحق، لقد كان الشقيرى عند قيام المنظمة زعيماً لا ينازع، وأكثر ما أخذ عليه هو التفرد فى القيادة. وهو لم ينكر ذلك؛ إذ اعترف بأنه كان يتخذ القرارات بدون الرجوع إلى اللجنة التنفيذية أو المجلس الوطنى، وبأنه لم يكن يكشف لأحد من المسئولين فى المنظمة نتائج اتصالاته مع الزعماء العرب والأجانب. ومما تجدر ملاحظته بالخصوص أن توجيه أصابع النقد لهذا الأسلوب القيادى لم يتأخر كثيراً. ففى منتصف عام ١٩٦٥؛ أى بعد عام واحد من قيام المنظمة، توالت الانتقادات من خارج المنظمة ومن معاونين للشقيرى اختارهم بنفسه، فانتقده بعض أعضاء اللجنة التنفيذية بأنه يجتهد حول قضايا

بما يخرج عن نصوص ميثاق المنظمة. واعترض مدير الصندوق القومى الفلسطينى على الارتجال والتخبط والترضيات التى يستخدمها الشقيرى، والتى جعلت المنظمة سبيلاً للارتزاق أكثر منها مجالاً لخدمة أهداف التحرير. وراح كثيرون ينادون بالقيادة الجماعية للمنظمة وبوقف التركيز الإعلامى واستخدام وسائل الإعلام فى سبيل شخصنه عمل المنظمة من خلال الشقيرى ذاته.

ويسترعى النظر أن فتح واجهت محاولات الشقيرى إنشاءَ المنظمة بالدعوة إلى الانتخابات الحرة، وضرورة أن يكون الكيان المؤمّل إنشاؤه ثوريَّ المحتوى.. لكنها أردفت هذا الرأى بموقف مثير؛ هو أن هناك محاذير للانتخابات؛ لأنها قد تكسب الشرعية لممثلين قد يخرجون على المسرح السياسى، وينفذون قرارات يرفضها الشعب الفلسطينى قطعاً، ويحتمون بالشرعية...". ونعجل هنا بالإشارة إلى أننا نبدو فى حاجة إلى تذكر هذا التحليل، وتذكير بعض أصحابه القدامى به.

الشقيرى فى كل حال لم يكن ديمقراطيا بالمعنى التقليدى.. كان كثيراً ما يتخذ القرارات من لدنه، ويفعل بغير ما يستشير به أركان قيادته، وأحياناً لا يستفتى أحداً منهم. وكانت مجالسه الوطنية مُعيَّنة غيرَ منتخبه، وكانت اللجان التنفيذية فى عهده لتنفيذ القرارات أكثر مما هى للمشاركة فى صُنعها.

لكن المجالس الوطنية كلها بعد الشقيرى لم تكن منتخبة، ولم تنشأ عن انتخابات حرة عامة. كما أن كل ما أدين به أسلوبُه القيادى ينطبق على أسلوب القيادة اللاحقة له. وقد كان على دراية بعصره ومحيطه السياسى والأجواء التى تتحرك فيها قلاعه. وعندما قررت الدول العربية اختيارَه لتمثيل فلسطين في الجامعة العربية أضاف إلى القرار عبارة :... وإلى أن يتمكن الشعب الفلسطينى من اختيار ممثليه".. وبين يدى إعداده للمجلس الوطنى الأول جال

على التجمعات الفلسطينية للتشاور وسماع مختلف الآراء وتعرف الاتجاهات، وعمل على أن يكون أعضاء ذلك المجلس ممثلين للتيارات والتجمعات المختلفة. كما لا ينبغى أن يغيب عن الذهن كيف أن إجراء الانتخابات الفلسطينية كان أمراً متعذّراً، على الأقل لأن الدول المضيفة للاجئين لم تكن فى معظمها تعرف مثل هذه الانتخابات. بيد أنه مع ذلك ظل يتقدم أمام القمم العربية التى حضرها باقتراح لإتاحة الفرصة للشعب الفلسطينى لاختيار ممثليه بالانتخابات.

لم يُصلح العهد اللاحق للشقيرى من شأن الأداء القيادى ليصير أكثر عطفاً على الديمقراطية، أو يتجنب أخطاء سلفه. ولا نستطيع فى الوقت الراهن استطلاع مدى التطور الديمقراطى الذى كان سيأتيه عهد الشقيرى فيما لو قدر له الامتداد. فالفترة التى تولى فيها الشقيرى القيادة كانت محدودة، ولا تتعدى عُشْر عمر المنظمة ونظامها السياسى. لكن الشقيرى على تفرده بالقيادة والقرار أو اتهامه بذلك، كان أرحب صدراً فى تقبل الانتقادات التى توالت عليه حتى من جانب معاونيه الذين اختارهم، وبلغ الأمر حد مطالبتهم إياه بالاستقالة. هذا على حين افتقد العهد اللاحق هذه الميزة. ومن الوقائع الدالة فى هذا السياق أنه بعيد حادثة سقوط طائرة عرفات فى الصحراء الليبية عام ١٩٩٢، تحدث قياديون فى فتح عن ضرورة وضع حد لتفرد عرفات فى القيادة وتعيين نائب له، وأنه يجمع كل الخيوط السياسية والمالية والإدارية للنظام الفلسطينى فى يده.. لكن أحداً من هؤلاء لم يجرؤ على مناقشته فى هذا الشأن حين كُتبت له النجاة. كذلك فإن عدداً كبيراً من أعضاء المجلس المركزى لفتح كانوا يعارضون اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، ولكنهم جميعاً – عدا واحد فقط هو فاروق القدومى – صوتوا لصالح الاتفاق!

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن بعض متابعي سيرة عرفات القيادية يشهدون بأنه "إذا كان محمود عباس (أبو مازن) وأحمد قريع (أبو علاء) قد هندسا اتفاق أوسلو.. فالصحيح أيضاً أن عرفات أدى دور كبير المهندسين. وهو المسئول أمام التاريخ والشعب عن سلبيات وإيجابيات كل كلمة وفاصلة وردت فى اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات تفصيلية..". وغداة توقيع الاتفاق فى أوسلو يمضى أصحاب هذا الرأى إلى القول بأن "عرفات لم يهتز لاستقالات أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة. وبعد التوقيع زاد تفرده بالقرار، ولم يكترث بالهيئات القيادية، وأصبحت اللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لفتح ومعهما بقية القيادات الفلسطينية لا تعنى شيئاً سوى بعض الشكليات الشرعية. وعطل عرفات عمل لجنة المفاوضات، وراح يعمل بمفرده، وأمسك بخيوط التفاوض كلها. وغداة اندلاع الانتفاضة (الثانية) أصر عرفات على مزج عضوية اللجنة التنفيذية بعضوية السلطة، وذلك على الرغم من عدم ارتياح أعضاء اللجنة التنفيذية. وتعهد خلط مهمات حكومة السلطة باللجنة التنفيذية. ومنذ ذلك الحين دخلت علاقةُ المنظمة بالسلطة حالة من التناقض فى الصلاحيات..".

وتذكر شهادة أخرى، أن منهجية قيادة ما بعد الشقيرى أسهمت فى تخليد السلطوية والتشظي والانقسامات داخل الحركة الوطنية بصفة عامة، وذلك من خلال:

انشقاق المنظمات على نفسها باستمالة جناح ضد الآخر، وباستخدام أدوات أخرى لا تخلوا من التحريض والترغيب والترهيب والتخوين، وهو مما أبقى على قصيل فتح القائد والقوة الكبرى والأقدر نسبيا على تمثيل الأغلبية.

الانفراد وعدم الاستماع إلى الرأى الآخر، بما لا يقاس مع القيادات الفلسطينية السابقة، بما فيها الحاج أمين الحسينى وأحمد الشقيرى.

هذا علاوة على تجاوز المؤسسات.

وفى هذا الجانب الأخير، كان الشقيرى قد أورث القيادة اللاحقة والحركة الوطنية عموماً مجموعة من المؤسسات، التى كانت تحت قيادته القصيرة غضة، ولكنها مع ذلك قوية الدعائم، وصحيحة الفكرة والتوجه. وكان يمكن البناء عليها؛ مثل المجلس الوطنى الفلسطينى، واللجنة الفلسطينية للمنظمة، وجيش التحرير، ومركز الأبحاث، والصندوق القومى. وقد أعطى للتخصص والخبرة مجالاً واسعاً فى هذه البنى بهدف تجويد الأداء وتكامله.. حتى ليقول البعض: إن "م. ت. ف. بدأت كدولة من حيث الإدارات والمؤسسات والمهام وتوزيع الأدوار والسلطات..". غير أنه فى العهد اللاحق أبت هذه المؤسسات جميعها إما إلى الاضمحلال والانزواء وفقدان الأهمية والدور وإما إلى الزوال والتلاشى.

ويحسب لعرفات أنه كان صانعاً للمؤسسات من كل لون ووظيفة.. سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية وتأهيلية وعلمية.. غير أن هذه النوعية من المؤسسات انشدت جميعها إلى زعامته، وارتبطت به أحياناً إلى درجة الوجود والعدم بإشارات منه. وغالباً ما كان دورها ومصيرها يئول إليه شخصيا بمجرد زوال رؤسائها أو الغضب منها أو منهم. ومع ذلك لنا أن نلاحظ كيف أن قضية المؤسسة هذه كانت حاضرة فى التقاليد القيادية الفلسطينية، سواء فى عهد الشقيرى أو بعده. وهذا يتيح الفرصة للبناء على هذه التقاليد بعد تخليصها من عيوب الشخصية والارتباط بالزعيم والزعامة، إذا ما أريد لأى برنامج إصلاحى فلسطينى أن ينهض على أسس سليمة.

وما ينطبق على المنظمة من حيث محدودية التعبيرات والتجليات الديمقراطية، ينطبق على مكونات الحركة الوطنية داخل المنظمة (الفصائل). فبدرجات متفاوتة، احتفظ الأمناء العامون وحلقة ضيقة من أعضاء المكاتب السياسية أو اللجان المركزية، بحسب التسميات، بسلطة واسعة فى قاعة القرارات والتوجهات والمواقف. كما غلب على معظم الفصائل الطابع الوظيفى البيروقراطى المكتبى، والتفرغ عند التجنيد للعمل، شأنها فى ذلك شأن منظمة التحرير، حتى تشترك الفصائل مع المنظمة فى ضعف الحراك الداخلى بين الأجيال والأفكار؛ وهو الأمر الذى يوصف بمشكلة تدافع الأجيال أو تصارعها.

وللإنصاف، فإن تناول قضية ديمومة الأداء السلطوى القيادى فى عهدى الشقيرى وخلفائه قد لا تستوى على سوقها إن لم يجر تفهم بعض المحددات المحيطة بها. فالعملية السياسية الفلسطينية افتقدت طويلاً القاعدة الجغرافية السكانية المستقرة. وهو ما حجب التواصل المتدفق ومسارب الاتصال المستمر والمطلوب للعمل السياسى. فتبعثر الحقيقة السكانية (الشعب الفلسطينى) أنشأ مسافات بين الجماهير والقوى السياسية، بل أدى إلى القطيعة السياسية الممتدة، أحيانا لوقت طويل فى سيرورة المؤسسات، وانعزال القيادة بعيداً عن الرقابة والمساءلة المؤسساتية أو الشعبية.. ولم تكن هذه القطيعة دوما من صنع القيادات التنفيذية.

من هنا، فإن المداخلات الخارجية التى زادت من سطوتها قدرة أصحابها على فرض رؤاهم بسبب سيطرتهم على الحالة الفلسطينية (شعبيا وماليا وأمنيا وسياسيا.. إلخ)، أخلت بالعملية السياسية الفلسطينية. وقد أدى غياب آلية الانتخابات العامة، النزيهة وغير النزيهة، إلى تضخم ذوات بعض القوى

والقيادات، مع انعدام إمكان التأكد من الحجم الحقيقى لهذه القوى فى الشارع الفلسطينى. وشكل هذا العنصر الأخير أحد حوافز حسم النزاعات داخل المنظمة أو داخل الفصائل بالانشقاق وإعادة الانشقاق، كون القائمين بهذه العملية لم يخشوا على مكانتهم بين الجماهير مادامت وسائل قياس هذه المكانة قد غابت، وفى طليعتها صناديق الاقتراع. ثم إنهم نسوا فى التحالف مع هذا النظام العربى أو ذاك ظهيرا ماديا وسياسيا يمنع غيابهم عن ساحة النظام السياسى، بغض النظر عن فعاليتهم أو وزنهم النضالى والسياسى.

على أن قيام سلطة الحكم الذاتى، كان يفترض له أن يقدم اختباراً لمدى صحة بعض هذه الأعذار؛ إذ ألغيت المسافة بين القيادة والجماهير، ونشأت وسائل الانتخاب ومجالس وهيئات محاسبية وضعفت جداً سطوة المتداخلين من الخارج. وعموماً أضحى المشهد السياسى مغايراً إلى حد واضح عنه فى عهد الشقيرى وما بعده إلى عام ١٩٩٤. لكن الذى حصل هو استمرار الشكوى من الأداء القيادى السلطوى، ومن عدم احترام المؤسسات، ومن الاستتباع، والاستلزام، وخطايا تجنيد الكوادر وأصحاب المقامات الإدارية والسياسية، والتسلط فى صناعة القرار!! وظهر أن القيادة استخدمت الشرعية الانتخابية، علاوة على الشرعية التاريخية الثورية، كى تعزز استئثارها بالسلطة.. والمدهش أنها نجحت فى ذلك؛ إذ استمرت المطالبة بالإصلاح السياسى على حالها، وكأن جديداً لم يطرأ..

وما يقال عن الشكوى من ضمور الشفافية فى تصرفات القيادة بعد الشقيرى، يمكن أن ينسحب على قضية استخدام المال والمحاسبية المالية. وهنا تبرز المتابعة أن عهد الشقيرى اتسم بقدر عال من الانضباط المالى قياساً على ما بعده. فقد كان "الصندوق القومى للمنظمة أحد أهم قواعدها. وقد أنشأ له

الشقيرى مجلس إدارة ورئيساً كى يشرف بالكامل على شئونها المالية. وكانت موارد المنظمة المالية جميعها تصب فى هذا الصندوق، ولا تنفق على أى نحو إلا عن طريقه. حتى إن الشقيرى يروى واقعة طريفة؛ هى أنه أثناء الإعداد لإنشاء المنظمة فى غزة وقّع شيكاً بمبلغ خمسة آلاف جنيه إسترلينى للإنفاق على معسكر النصيرات. وأنه كان المبلغ الأول والأخير الذى يوقعه وحده من أموال القضية الفلسطينية، فقد أصبح توقيع رئيس الصندوق القومى (عبد الحميد شومان فى ذلك الوقت) ضرورياً لصحة الإنفاق والتصرف"!

لقد كانت موارد المنظمة فى عهدها الأول محدودة. وكان توفير المال أحد أبرز المشكلات التى واجهتها؛ بسبب تباطؤ الدول العربية فى سداد التزاماتها أو امتناع بعضها عن جمع ما يعرف بضريبة التحرير التى تقررت على الفلسطينيين العاملين فيها. وتكاد الشكوى من هذه الأمور تكون قاسماً مشتركاً فى تقارير الشقيرى إلى المستويات السياسية العربية فى حينه.

ومن المفهوم أن هذه الشكوى تكررت فى العهد اللاحق، لكن موارد الحركة الوطنية الفلسطينية أضحت أكبر بكثير، كما أضحت التزاماتها أكبر أيضاً بسبب توسعها أفقيا ورأسيا. ومما يشار إليه فى هذا الإطار، أن منظمة التحرير ومعظم الفصائل أنفقت موارد طائلة فى غير محلها؛ وهو ما أدى إلى عدها فى نظر البعض بمثابة الارتزاق وعلاقات التبعية وشراء المواقف والتأثير المتبادل من المدخل المالى. كما أن الصندوق القومى انحرف عن وظيفته المحددة، ولم يقم بالعمل وفقاً لخطة مالية واقتصادية محكمة، تضطلع بضبط الشئون المالية على مقياس حالة ثورية، تتحسب لكل المستجدات والمتغيرات من أيام يسر وأيام عسر.

وتنصب الانتقادات هنا على كل من جوانب الإيرادات والنفقات. ففى جانب الإيرادات جرى اعتماد كبير على الأنظمة العربية فى الدعم المالى، وجرى الابتعاد عن الجماهير، وكان للمال دور كبير فى تحديد التحالفات. وفى جانب النفقات ظهر هدر ملحوظ واستهتار، وربما ائتمان من لا يقدر المسئولية الوطنية، وافتقدت المحاسبة الدقيقة. وأدى ربط قطاع واسع من العمل الفلسطينى بمؤسسات المنظمة أو الفصائل بغير مبرر، إلى تشتيت كثير من الموارد، وكشف ظهر الحركة الوطنية على أزمات مالية كان يمكن اتقاؤها بقدر أكبر من المسئولية المالية.

وعادة ما يشار إلى أن عرفات كان من أقدر القادة على استخدام الحوافز المالية فى العمل السياسى، وأنه تمكن ضمن مساق أسلوبه القيادى من التحكم فى موارد المنظمة وحركة فتح على السواء، حتى إنه خلط بين ماليتهما، وأضعف تماماً دور الصندوق القومى للمنظمة فى الإشراف المالى. لكن المنظمة فى عهده سعت إلى تعزيز مواردها المالية بآليات الاستثمار وبناء اقتصاد ذاتى الدفع فى أماكن مختلفة (بعض الدول الأفريقية مثلاً).. مع أن هذه التجربة على صحة فكرتها لم يُكتب لها النجاح والاستمرار، ويحتاج تعرف حيثياتها وسيرورتها إلى مزيد من التأمل والتحرى.

وليس بلا مغزى على سياسة منظمة التحرير وتوجهات قياداتها، وإلى حد كبير قيادات الفصائل وتوجهاتها أيضاً، ما يمكن أن ينسب إلى تأثير المال السياسى، إذا صح التعبير. فالاعتمادية المفرطة على الدعم العربى المالى، جعل الباب مُشْرَعا أمام ضغوط الدول العربية الممولة على مجمل قوى الحركة الوطنية الفلسطينية. ذلك إما بحجب الالتزامات المالية وإما بتجميد الأموال المجيبة من الفلسطينيين وإما بمهاجمة المنظمة أو الفصائل لتقليل

شعبيتها وإضعاف التبرعات الشعبية لها. ولم تكن المنظمة ولا بقية الفصائل دوماً مؤهلة لمواجهة مثل هذه الضغوط أو الصمود فى وجهها طويلاً، بسبب تحول بنيتها وتوسعها البيروقراطى الكبير.

وأغلب الظن، أن قيام السلطة الفلسطينية فى الضفة وغزة لم يغير كثيراً من هذا الواقع؛ إذ لا تزال قوى الحركة الوطنية الفلسطينية، ولا سيما السلطة ذاتها، تعيش حالة الاعتمادية العربية هذه، وقد أضيفت إليها الاعتمادية على مصادر تمويل غير عربية (الدول المانحة)، لا سيما الأوربية والأمريكية واليابان..). ومن المؤكد أن توسع هذه الحالة يعنى توسع هامش الضغط المحتمل على البنية السياسية الفلسطينية، وضيق مساحة المساومة والمناورة أمام هذه البنية.

الأهداف المتحولـــة:

ربما كانت التحولات التى طرأت على أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، كما ثبتها الميثاق القومى لمنظمة التحرير عام ١٩٦٤، هى الأكثر بروزاً فى مرحلة ما بعد الشقيرى. ففى ذلك الميثاق تم التشبث بفلسطين التاريخية عربية، وبحق أهلها الفلسطينيين الذين هم جزء من الأمة العربية فيها كوطن لهم. وجرى قصر السيادة عليها لهؤلاء وحدهم، ورفض الاعتراف بإسرائيل أو حقها فى الوجود تماماً. كما جرى التوفيق بين تيارى الوحدة طريق التحرير والتحرير طريق الوحدة الشهيرين فى تلك المرحلة، بأن جعل تحرير فلسطين واجب على الأمة العربية كلها، ويقف الشعب الفلسطينى فى طليعة هذه الأمة على طريق هذا الهدف.

ولما هيمنت الفصائل على المنظمة، تقيد الميثاق الوطنى المعدل بمعظم هذه الأهداف، وأهمها رفض تسوية القضية الفلسطينية فيما دون التحرير الكامل، مع التشديد على فكرة الاستقلال الوطنى، ومسئولية الفلسطينيين فى تمثيل هذه القضية.

ميزة الشقيرى هنا أن ما آمن به على حد تعبير البعض كان كاملاً غير منقوص، صريحاً غير خفى، صادقاً حاسماً وحازماً، غير متعرض للمناقصة أو المتاجرة أو التأجير أو التأجيل، إنه استقلال فلسطين التاريخية وعروبتها، نضالاً حتى التحرير ووحدة بعد التحرير.

تأسيساً على هذه المنهجية، رفض الشقيرى تماماً الدعوة إلى التفاوض مع إسرائيل؛ لأنه لا يمكن فى نظره التفاوض مع حركة هدامة عدوانية توسعية. ولا يمكن التفاوض مع الصهيونية وإسرائيل؛ لأن عقائدهما وأهدافهما وأساليبهما غير مشروعة. وعندما سأل أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل الوفود العربية فى الأمم المتحدة عن استعدادهم للتفاوض المباشر مع إسرائيل للوصول إلى تسوية، أجاب الشقيرى بأنه صاحب الحق فى الجواب، وليس الدول العربية، وأن الاستعداد العربى هو للتفاوض المباشر على تحرير فلسطين فحسب. كذلك كان الشقيرى صلباً فى رفض ما عرف بسياسة الأمر الواقع وسياسة المراحل والمرحلية، ذاهبا إلى أن المرحلة الأولى هى تصفية القضية الفلسطينية ونهايتها، ولن يكون بعدها مراحل أخرى، وأن سياسة الأخذ والعطاء مع إسرائيل لن تكون إلا على حساب الوطن.

من هنا كان الشقيرى أول صوت ينذد بالقرار ٢٤٢ نيابة عن "م. ت. ف" وكان رأيه – حقاً – تنتهى كل حرب إلى الصلح، لكن التاريخ الإنسانى لا يعرف حرباً كان الخلاف فيها بين شعبين على الوطن بكامله.. وجميع

المفاوضات فى التاريخ كانت القاعدة فيها قائمة على أساس الحفاظ على التراب الوطنى بكامله.. وهو رفض فكرة الاعتراف بإسرائيل عربيا، حتى لو أن الأسرة الدولية اعترفت بها، بزعم أن يكون العرب واقعيين وحضاريين؛ لأن فلسطين ملك لشعبها وليس للأمم المتحدة.

على أن ما يثير الانتباه فى هذا المقام، أن التغير فى أهداف منظمة التحرير كان سريعاً، غداة استقالة الشقيرى أو إقالته. فقد استقال فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٧، فى حين بادرت فتح إلى رفع شعار (الهدف) الدولة الديمقراطية العلمانية فى فلسطين فى يناير/ كانون الثانى ١٩٦٨. ومما قيل بين يدى هذا الطرح إنه يقدم حلا إنسانيا تقدميا للمشكلتين الفلسطينية والإسرائيلية. بيد أن ما يعنينا هو أن هذا الطرح قد انطوى على تحول عن أهداف المنظمة، قوامه الاهتمام بالوجود اليهودى القديم والجديد فى فلسطين. وكان ذلك إيذانا مبكرا بموارية الباب أمام ما سمى لاحقا بالمواقف المعتدلة داخل المنظمة، وهى الوجهة التى سيقدر لها الاتساع والتمدد، لتنتهى بانعطافات حادة فى الأهداف والأدوات.

وفيما يخص الأهداف، نلاحظ أنها سارت فى طريق منحدر من هدف التحرير الكامل إلى هدف السلطة الوطنية المرحلية على طريق التحرير الكامل (فيما يعرف ببرنامج النقاط العشر عام ١٩٧٤)، إلى إعلان الدولة المستقلة وفقاً لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، مع التعهد بالتفاوض والصلح مع إسرائيل بحسب القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ (نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٨).. إلى القبول بصيغة الحكم الذاتى المحدود على طريق الدولة المستقلة على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. وقد سبقت الإشارة إلى التحولات الخاصة بأدوات النضال.

القصد، أن انجراف المنظمة إلى التحولات الفارقة فى أهدافها ووسائلها النضالية، لم يأت بشكل فجائى خلال صيغة أوسلو وتوابعها عام ١٩٩٣، ولا حدث – بالطبع – عند الدخول فى عملية مدريد ١٩٩١؛ وإنما تسلسل على خط بيانى هابط يمكن التأريخ له باليوم التالى للتحول القيادى والدستورى داخل المنظمة بعد خروج الشقيرى. ومن ثم، تكون صيغة أوسلو وتوابعها كاشفة للتحولات لا صانعة لها.

وقد ترتب على هذه التحولات وفق صيغة أوسلو أن حملت إلى المنظمة نوعية جديدة من الأزمات، هددتها من حيث الدور والوظيفة، واقتربت من النيل من وجودها ذاته. ولعلها أدخلت المنظمة فى أزمة شرعية تمثيل الشعب الفلسطينى وقضيته الوطنية، وهو الأمر الذى لم تتعرض له المنظمة على هذا النحو منذ نشأتها. وأساس هذا التصور، أن قيادة المنظمة استثمرت اسم المنظمة وتراثها وصفتها التمثيلية، لتمضى فى سبل تفاوضية، وتتوصل إلى اتفاقات، وتعقد علاقات سياسية لا تلائم مواثيقها التى يفترض أن تكون حارسة لها وأمينة عليها. وبأسلوب آخر فإن قيادة المنظمة جنحت بها إلى غير التفويض الممنوح لها. وهذا أدى إلى التشكيك فى تمثيلها للقضية، وكان ذلك جديداً فى أفق الحركة الوطنية. فحتى الحركات التى عملت خارج المنظمة؛ كحماس والجهاد، لم تستطرد إلى هذا التشكيك، وذلك على الرغم من عدم رضائها عن سلوكها السياسى. وقد فاوضت ذات حين على الانضواء تحت لواء المنظمة بشروط تتعلق بصيانة أهداف المنظمة عند نشأتها أول مرة، مع الاعتراض على ممارسات القيادة وتخليها عن تلك الأهداف (الثوابت الوطنية).

ومهما يكن من أمر، فإن المنظمة بعد أوسلو ما عادت بأهدافها ووسائلها هى المنظمة التى توافقت عليها مختلف ألوان الطيف السياسى النضالى

الفلسطيني، بدرجة أو بأخرى. ولعل ما توقعه الشقيري من تحول المرحلي إلى الاستراتيجي قد حدث بالفعل. ولم يخل هذا التحول من بعض الفوائد بالنسبة إلى القضية الوطنية؛ كتحصيل الاعترافات العربية والدولية، والقبول بمنظمة التحرير بوصفها شريكا في العمليات التفاوضية، وتثبيت مفهوم عدم قدرة أي طرف آخر على التفاوض باسم القضية، ووضع الحقوق الفلسطينية الشرعية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على الأجندة الدولية، والانتشار الدبلوماسي في الجهات الأربع..

على أن هذه العوائد كانت على حساب التخلي عن ثوابت فلسطينية كثيرة، وخضوع حقوق فلسطينية ثابتة، يفترض أنها غير قابلة للتصرف، على مدارات المساومة والتفاوض. كما أنها فتحت المجال لفك العزلة العربية والدولية عن إسرائيل وتطبيع أطراف كثيرة للعلاقات معها. وأخضعت الحركة الوطنية ممثلة في المنظمة لمنطق الدول الذي يلزمها بأداء واجبات الدول، وهو مما شكل قيوداً على حركتها. كما أن الانفراد الفلسطيني بالتفاوض السري (في أوسلو مثلاً) أدى إلى زلزلة الثقة في الجانب الفلسطيني، ليس على الصعيد الرسمي العربي فحسب، بل والشعبي أيضاً. وكان ذلك ضاراً بهذا الجانب؛ لوقوعه في دائرة الاعتصار الإسرائيلي واستدرار التنازلات، ولإعطائه مبررات قوية للداعين إلى التخلي عن فلسطين تحت شعار فلسطنة القضية الفلسطينية، والابتعاد بالصراع مع الصهيونية وإسرائيل عن طبيعته الشمولية. وبحكم موازين القوى المختلة بقوة لصالح التحالف الاستعماري الصهيوني الإسرائيلي، فقد نيل من المفاوض الفلسطيني وحيداً. وعندما حاول هذا المفاوض الاستدراك والتراجع في غير مرة، كانت مياه كثيرة قد مرت

تحت جسر عروبة القضية الفلسطينية وإسلاميتها والتعاطف الدولى معها على نحو سلبى.

ولا يمكن تحميل مسئولية هذه التحولات وتوابعها للقيادة التنفيذية فى "م.ت.ف"، وإنما تتحمل بقية القوى والفصائل قدراً من هذه المسئولية. فكم من تنظيم وفصيل عارض ما سماه سياسة التفريط والتساهل من جانب هذه القيادة، ثم لما ذهب إلى المؤسسات الوطنية (كالمجلسين الوطنى والمركزى واللجنة التنفيذية للمنظمة) شارك فى الموافقة على ما كان يعارضه من قبل وما عارضه فيما بعد.

المصـــــادر

١ – حديث للدكتور فايز صايغ – عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ملف وثائق فلسطين، (الجزء الثانى)، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإرشاد القومى، القاهرة، ١٩٦٩،ج٢.

٢ – أحمد الشقيرى: من القمة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت، ١٩٧١.

٣ – عبد الوهاب الكيالى: النضال الفلسطينى... دروس وعبر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧١.

٤ – نبيل شعث: "الثورة الفلسطينية والتسوية السياسية"، شئون فلسطينية، العدد ٢٣، يوليو/ تموز ١٩٧٣.

٥ – الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.

٦ – أسعد عبد الرحمن: "البعد الفلسطينى اللبنانى فى حرب الاستنزاف الداخلية العربية"، شئون فلسطينية، العدد ٤٦، يونيو / حزيران ١٩٧٥.

٧ – راشد حميـــــد: مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى ١٩٧٤–١٩٧٦، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.

٨ – مجموعة باحثين: الأزمة اللبنانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

٩ – "ياسر عرفات يتحدث"، شئون فلسطينية، العدد ٩٨، يناير/ كانون الثانى ١٩٨٠.

١٠- فيصل حورانى: الفكر السياسى الفلسطينى ١٩٦٤-١٩٧٤، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠.

١١- هيثم كيلانـــــــى: "الشعب الفلسطينى والكفاح المسلح"، شئون عربية، العدد ٤٤، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٥.

١٢- خيرية قاسمية: أحمد الشقيرى زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً، لجنة تخليد ذكرى أحمد الشقيرى، الكويت، ١٩٨٧.

١٣- إبراهيم أبـــراش: البعد القومى للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

١٤- أسعد عبد الرحمن: منظمة التحرير الفلسطينية.. جذورها، تأسيسها، مساراتها، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٧.

١٥- أحمد سامح الخالدى وحسين جعفر أغا: "النقاش الفلسطينى وعملية التسوية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧، صيف١٩٩١.

١٦- أنيس صايـــغ: ١٣ أيلول، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٤.

١٧- وحيد عبد المجيد: الانحدار.. القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى غزة أريحا، دار القارئ العربى، القاهرة، ١٩٩٤.

١٨- أحمد يونـــــس: "وجهة نظر حول الأداء الاقتصادى والاجتماعى للثورة الفلسطينية"، فى: مراجعة نقدية لمسيرة "م. ت. ف" ١٩٦٤-١٩٩٤ (مائدة مستديرة)، لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية، دمشق، ١٩٩٤.

١٩- عبد الهادى النشاش: "المسار السياسى لحركة المقاومة الفلسطينية"، فى: مراجعة نقدية لمسيرة "م.ت.ف" ١٩٦٤-١٩٩٤ (مائدة مستديرة)، لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية، دمشق، ١٩٩٤.

٢٠- علـــى فيـــــاض: "التجربة العسكرية الفلسطينية"، فى: مراجعة نقدية لمسيرة "م.ت.ف" ١٩٦٤-١٩٩٤ (مائدة مستديرة)، لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية، دمشق، ١٩٩٤.

٢١- محمد حسنين هيكل: سلام الأوهام.. أوسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، القاهرة، (الطبعة الرابعة)، ١٩٩٦.

٢٢- هالة العـــــورى: فلسطين.. كشف المستور فيما آلت إليه الأمور، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٣- فيصل حورانـــــى: "نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى آخر القرن العشرين"، ورقة قدمت إلى : خبرات الحركة الوطنية الفلسطينية فى القرن العشرين (ندوة)، المركز القومى للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطى، غزة، ٢٠٠٠.

٢٤- محمد خالد الأزعر: "منظمة التحرير الفلسطينية.. التجربة والآفاق المستقبلية"، ورقة قدمت إلى : خبرات الحركة الوطنية الفلسطينية فى القرن العشرين (ندوة)، المركز القومى للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطى، غزة، ٢٠٠٠.

٢٥- "حوار صريح مع شفيق الحوت": مجلة الدراسات الفلسطينية، العدوان ٦٠ و٦١، خريف ٢٠٠٤، وشتاء ٢٠٠٥.

٢٦- بلال الحســـــن: "عرفات قبل مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان ٦٠ و٦١، خريف ٢٠٠٤، وشتاء ٢٠٠٥.

٢٧- ممدوح نوفـــــل: "عرفات بعد مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان ٦٠ و٦١، خريف ٢٠٠٤، وشتاء ٢٠٠٥.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE FOR ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الجامعة للشؤون العربية